الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: مراقبة التسيير

الموضوع:

إشكالية إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات التسييرية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة لمؤسسة الشفق لصناعة البطاريات عين مليلة

مقدمة من طرف الطالبة:

معصم خولة

الأستاذة المشر فة:

د. نصيب حفيزة

أستاذة بالمدرسة العليا للتجارة

مكان التربص: مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات-عين مليلة.

فترة التربص: من 15أفريل إلى 15ماي.

السنة الجامعية: 2016 -2017

كلمة شكر وعرفان

نحمد الله عزوجل الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا البحث

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: **"من لم يشكر الناس لم يشكر اللّه"**

فالشكر موصول إلى:

الأستاذة الدكتورة **نصيب حفيظة**، على قبولها الإشراف على هذا البحث، ونصائحها القيمة وتوجيهاتها المفيدة.

كل الأساتذة والمعلمين الذين تعلمنا معهم.

كل عمال مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات الذين ساعدوني على انجاز هذا البحث

كل من كان له الفضل في إتمام هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي جهدي وعملي إلى معلمي ومرشدي في الحياة ومن كان لي سراجا وأنار درب

حياتي للمضي قدما أبي الغالي

من غمرتني بحنانها وغرست في نفسي مخافة الله واجتهدت في تربيتي أمي الحبيبة

تعبيرا عن محبتي لهما واعترافا لهما لما بذلاه من جهد وسهر لرعايتي وتربيتي

أطال الله عمرهما، فيا ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى إخوتي وسندي في الحياة على ما قدموه من دعم وأخوة

إلى إخوتي في الله الذين جمعتني بهم المدرسة التحضيرية بقسنطينة وكل أساتذة المدرسة

إلى أساتذتي وكل زملائي الذين جمعتني بهم المدرسة العليا للتجارة

إلى كل من علمني حرفا وأنار لي الطريق نحو الهدف المنشود

إلى كل من أحببت

خولة

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
تشكر **اهداء** **فهرس المحتويات** **قائمة الجداول** **قائمة الأشكال** **فهرس الملاحق**	
مقدمة.	أ-ح
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية المستدامة	
مقدمة الفصل.	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	03
المطلب الأول: المسار التاريخي للتنمية المستدامة	03
المطلب الثاني: محطات أساسية للتنمية المستدامة	07
المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة	10
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة	13
المطلب الأول: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة	14
المطلب الثاني: أسس ومقومات التنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: الأهداف والأطراف المؤثرة في التنمية المستدامة	21
المبحث الثالث: التنمية المستدامة ضمن إطار المؤسسة	23
المطلب الأول: العلاقة التي تربط التنمية المستدامة والمؤسسة	23
المطلب الثاني: البعد التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	26
المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة.	28
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول: سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	38
المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسة الصناعية	38
المطلب الثاني: مميزات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	40
المطلب الثالث: أنماط وركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	42

المبحث الثاني: قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	45
المطلب الأول: أهم سياسات المسؤولية الاجتماعية على المستوى وظائف المؤسسة.	45
المطلب الثاني: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها	48
المطلب الثالث:. تحسين أداء المؤسسة الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية	51
المبحث الثالث: أدوات تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسة	53
المطلب الأول:معايير قياس المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها	53
المطلب الثاني: أدوات تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من طرف المؤسسة الصناعية	56
المطلب الثالث:إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية .	59
خاتمة الفصل	62
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لحالة مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات	
مقدمة الفصل	64
المبحث الأول: التعريف بمؤسسسة الشفق لصناعة البطاريات	65
المطلب الأول: بطاقة تعرفية عن المؤسسة	65
المطلب الثاني: وصف منتجات المؤسسة	71
المطلب الثالث: دراسة داخلية للمؤسسة	75
المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسة الميدانية	76
المطلب الأول :تقديم منهج الدراسة	77
المطلب الثاني:تحديد مجتمع وعينة البحث	78
المطلب الثالث:تقديم استمارة الاستبيان	79
المبحث الأول: استغلال وتحليل نتائج الاستبيان	80
المطلب الأول: وصف وتحديد خصائص عينة البحث	80
المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج الجزء الأول من الاستبيان	84
المطلب الثالث:تحليل وتفسيير نتائج الجزء الثاني من الاستبيان	90

خاتمة الفصل	101
الخاتمة عامة	105-108

المقدّمة العامّة

المقدّمة العامّة

شهدت المؤسسات الاقتصادية العالمية بصفة عامّة، والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصّة العديد من التحولات الاقتصادية التّي أدّت إلى ظهور تحدّيات ورهانات كثيرة أمامها، هذا إلى جانب التحديات الأخرى التّي كانت نتيجة العولمة والتطور التكنولوجي ونظم المعلومات السريعة. في ظل هذه الظروف، فإن المؤسسات أصبحت تنشط في بيئة غير مستقرة تسودها المنافسة الحادّة نتيجة الانفتاح الاقتصادي وظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات.

إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنَّ النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له، إضافة إلى اللاّمبالاة واللاّمسوؤلية لبعض المؤسسات أدت إلى تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي والاجتماعي.

كلّ هذه التحديات دفعت المجتمع الدولي إلى ضرورة الاستعجال للبحث عن الوسائل والطرق للحدّ من هذه الآثار السلبية من خلال عقد مؤتمرات ولقاءات تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات من جهة، واتخاذ التدابير اللاّزمة لتخفيف الأضرار التي تلحقها المؤسسة بالبيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وهذا ما يُترجم بإدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسة وذلك بالربط بين أهدافها الذاتية والأهداف البيئية والاجتماعية.

فمن المنطقي أن تكون الأهداف المبدئية بالنسبة لهذه المؤسسات هي تعظيم أرباحها وتحقيق المردودية والتوسع في السوق، لكن مع مرور الوقت يصبح تفكيرها أكثر توسعا، ويترتب على عاتقها مسؤولية نحو المجتمع والبيئة.

فقد أصبحت مراعاة الجوانب البيئية والمجتمعية من طرف المؤسسات ومنها الخاصّة، تعّد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوّث وتطوير الأداء البيئي؛ إضافة إلى زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، ممّا يحسّن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة وزبائن جدد.

في ظلّ هذه الاهتمامات المتزايدة بالجانب الاجتماعي والبيئي ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تُسخّر لتحقيق هذه الأهداف في المؤسسة، ومن أهّم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتي

هي من أهّم المفاهيم المتداولة حاليا، حيث أصبحت من أهم للمؤسسات، وتبرز أهمية هذا الطرح من خلال إبراز دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة والذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي والبيئي.

وقد تبيّن من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمّية تبني المؤسسات لنظم الإدارة البيئية والاجتماعية وذلك من أجل استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه.

أمّا في الجزائر، فإنّ اهتمام المؤسسة بأداء دور إيجابي في تنمية المجتمع لم يظهر إلاّ في السنوات الأخيرة فقط، حيث أصبحت المؤسسات الصناعية الجزائرية تمثل أهمّ أداة لدعم وتحقيق التنمية المستدامة من خلال بناء علاقة جيدة مع المجتمعات التي تعمل بها، ورغم ذلك إلّا أنّها لا تزال بعيدة عن تبني دور اجتماعي يرقى إلى مستوى توقعات المجتمع.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكاليتنا على النحو التالي: ***كيف يمكن إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات التسييرية للمؤسسة الصناعية؟***

الأسئلة الفرعية

لتسهيل الإجابة عن هاته الإشكالية، يمكن أن نقسّمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟
2. هل يمكن للمؤسسة الصناعية الخاصة أن توفق بين أهدافها الذاتية من جهة وأهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى؟
   1.2. هل تلتزم المؤسسة الصناعية الجزائرية الخاصة بمسؤوليتها اتجاه العاملين بالمؤسسة؟
   2.2. هل تلتزم المؤسسة الصناعية الجزائرية الخاصة بمسؤوليتها اتجاه البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؟
3. فيم تتمثل أهمّ الأسباب التي تمنع مؤسسة الشفق من اعتماد المقاييس والمواصفات العالمية رغم تحمّلها لمسؤوليتها الاجتماعية؟

الفرضيات

ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة الذكر، يتم اقتراح فرضيات كرّد أوّلي على هاته التساؤلات والمتمثلة فالآتي:

1. تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إدارة المؤسسة لأعمالها بطريقة تستوفي جميع الجوانب الاجتماعية والبيئية، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية مجموعة شاملة من السياسات والممارسات الاجتماعية.
2. يمكن للمؤسسة الصناعية تحقيق أهدافها إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد البيئية والبشرية بتحمُّل وممارسة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها مفهوم يراعي تحقيق المصلحة الخاصة للمؤسسة دون إهمال الجانب الاجتماعي والبيئي لها.

1.2. المؤسسة الجزائرية الصناعية الخاصة تلتزم بإنجاز أعمال مسؤولة للأفراد العاملين بها باعتبارهم من أهّم موارد المؤسسة.

2.2. تلتزم المؤسسة الصناعية الجزائرية الخاصة بالحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

3. من أهّم الأسباب التي منعت مؤسسة الشفق من اعتماد المقاييس والمواصفات العالمية هو نقص الموارد المالية للمؤسسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية نظرا لقلة المراجع بخصوصها واختلاط المفاهيم المرتبطة بها.
- من خلال هذه الدراسة، سنوضح كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها التسييرية للمؤسسة وذلك من خلال:

1. إبراز أهمية ممارسة المؤسسة الصناعية الخاصّة لدورها الاجتماعي والبيئي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. جعل ثقافة هذه المؤسسة أكثر تحملاً للمسؤولية اتجاه البيئة من جهة واتجاه الأفراد العاملين بها من جهة أخرى .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

كون المؤسسات الصناعية لها أهمية في دعم الاقتصاد الوطني فهي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد لهذا يجب عليها أن تجعل أهدافها مبنية على الاستدامة وبالتالي المطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية تتمثل فيما يلي :

1. بالإضافة الى استخدام بغض ما تم تناوله خلال المسار الدراسي في مجال تخصصي ويخدم موضوع الدراسة.

أما الأسباب الموضوعية فهي ترتبط بزيادة الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة من خلال الملتقيات و المحاضرات الوطنية و الدولية التي تبحث عن الطرق و الوسائل التي يمكن من خلالها الربط بين الأهداف الذاتية للمؤسسات و أهداف التنمية المستدامة و بالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالمتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق النمو و ضمان الاستقرار.

مجال وحدود الدراسة

يمكن تحديد مجال وحدود البحث بالبعدين التاليين:

1. **من حيث بعد الموضوع العلمي:** تندرج هذه الدراسة ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه البيئة التي تتواجد بها واتجاه العاملين بالمؤسسة باعتبارهم من الموارد الأساسية للمؤسسة.
2. **من حيث البعد المكاني:** يتضمن البحث دراسة ميدانية كانت على مستوى الشفق لصناعة البطاريات، حيث تمّ أخذ عينة من مجتمع البحث المتمثّلين في عمال المؤسسة، وأخضاعهم للدراسة وذلك عن طريق طرح استبيان كوسيلة لجمع البيانات والقيام بتحليلها حتى نتوصّل إلى نتائج تكذب أو تصّدق فرضيات البحث.

المنهج المتبع

للتأكد من صحة الفرضيات و الإجابة على الأسئلة الفرعية و من ثم على الإشكالية المطروحة ، يتم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، و الذي يسمح باستعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وإبراز الطرق و الوسائل التي تسمح لهذه المؤسسات بالتوفيق بين الأهداف الخاصة للمؤسسة و أهداف التنمية المستدامة و ذلك بالاعتماد على المادة العلمية المتوفرة من كتب و مقالات.

أما الجانب التطبيقي ، فيتعلق بدراسة حالة مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات –عين مليلة، وسيتم الاعتماد على المجلات و التقارير السنوية للمؤسسة محلّ الدراسة بالإضافة إلى الموقع الرسمي للمؤسسة وكّل المعلومات والوثائق المستلمة من قبل المؤسسة.

بالإضافة إلى أنّه سيتم الاعتماد على دراسة وتقييم نتائج الاستبيان التي على أساسها يتحدد كيف يمكن لهذه الأخيرة المشاركة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة من مفهوم نظرى إلى تطبيقي وبالتالي يتعين على المؤسسة تطبيقه من خلال تحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتطبيق آليات الإنتاج النظيف لتحقيق الفعالية الاقتصادية لحماية البيئة و تحقيق التنمية الاقتصادية.

خطة الدراسة

بهدف إتمام هذه الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بما يخدم موضوع الدراسة :

الفصل الأول : جاء تحت عنوان الإطار مفاهيم للتنمية المستدامة و هو فصل تمهيدي يتعرض إلى :

1. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .
2. أساسيات حول التنمية المستدامة.
3. التنمية المستدامة ضمن إطار المؤسسة

أمّا الفصل الثاني : **فيهتم بالمسؤولية الاجتماعية من منظور المؤسسة الصناعية و يتم التطرق إلى :**

1. سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
2. قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
3. أدوات تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

أما الفصل الثالث : فسوف يخصص لدراسة حالة مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات و سوف نتعرض إلى:

1. التعريف بمؤسسة الشفق لصناعة البطاريات.
2. منهجية وتصميم الدراسة الميدانية.
3. استغلال وتحليل نتائج الاستبيان.

صعوبات الدراسة

لا يخفى عن أهل التخصص أنّ موضوع البحث المعالج موضوع مايزال حديثا على الرغم من الدراسات الكثيرة التي أقيمت حول الموضوع لذلك اعترض عملي مجموعة من الصعوبات مرّتبة حسب حدتّها كما يلي:

1) القيام بعملية الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية لبعض الأجزاء في البحث مما قد يؤدي إلى ضياع المفهوم أو عدم وضوحه.
2) عدم الادراك الصحيح لكثير من العاملين بالمؤسسة محّل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
3) عدم توفّر الوقت الكافي من أجل القيام بدراسة ميدانية لمؤسسة أخرى في نفس القطاع ونفس النشاط لمؤسسة الشفق لصناعة البطاريات وذلك من أجل القيام بعملية المقارنة بينهما من ناحية ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الأوّل:

مفاهيم نظرية حول التنمية المستدامة.

مقدمة الفصل

إنّ الإنسان هو ذلك الكائن الذيّ ميزه الله جل جلاله على سائر المخلوقات، فوهبه العقل والتفكير وحباه بالتمييز وحسن التدبير، واستخلفهُ الأرضَ وما عليها من خيراتٍ وما تحتها من كنوزٍ ليعيشها ويعمِّرها وتستمر حياته عليها في يسرٍ ورفاه. إلاّ أنّه وبطبيعته البشرية الطامعة وأنانيّته المُفرَطة حاول أن يستأثر بالأرض لوحده دون سائر المخلوقات.

فعمل على استغلال الموارد الطبيعية من أجل بناء حضارته الحالية وتلبية احتياجاته الخاصة، إلاّ أنَّ وتيرة استغلاله ازدادت بصورة مذهلة حتى بلغت ذروتها، وأخذ يستنزف موارد الأرض وإهلاك قدرتها على إعادة تأهيل نفسها وتعويض ما فقدته، دون أن يضع الاعتبارات البيئية في حسبانه، وهو السبب الذّي أدّى إلى اختلال التوازن البيئي، محدودية في الموارد الطبيعية وكذا سرعة في النمو الديموغرافي، كل هذه الظواهر أصبحت تشكل هاجسا يهدد المستقبل وواقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة.

وقد أخذ الوعي بأبعاد هذه المشكلة ينتشر، ولاح في الأفق إنذار الخطر وعمَّ كلَّ مكان في العالم وانفجر سؤال شغل العالم حول مدى القدرة على التصدي لهذا الخطر، وكانت الإجابة في التنمية المستدامة التي يرى الكثيرون أنَّها الحلُّ، فلم تعد مجرد مفهومِ نظري يتم تناوله وذكره في المحاضرات ويتداول في المناظرات الفكرية بل أصبح مفهوم تطبيقي يمارس في المؤسسات، فسعى الجميع إلى إيجاد تعريف لها وتأييدها بخطوات عملية أو تنفيذية حيث عمدت معظم الدول إلى قياس مدى تجسيدها على أرض الواقع معتمدة في ذلك على مجموعة من الأدوات. وسيتّم التطّرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحثَ كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة ضمن إطار المؤسسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

مفهوم " التنمية المستدامة " من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم، رغم أن جذوره تمتد في الماضي البعيد، وهذا راجع إلى عمومتيه من جهة وحداثة طرحه من جهة أخرى، فحاول البعض إيجاد تعريف لهذا المفهوم، فهناك من تعامل معه على أنّه مفهوم أخلاقي أما البعض الآخر تعامل معه على أنه نموذج تنموي جديد.

بالإضافة إلى أنَّ هناك من يرى أنّ هذا المفهوم عبارة عن فكرة التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظم دعم الحياة.

ومع ذلك فإنه لا يوجد مفهوم محدد للتنمية المستدامة، فهو يعتبر مفهوم جديد أو مبتكر في الفكر التنموي، فلا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح، مما أضفى نوع من الغموض على هذا المفهوم، ولرفع هذا اللبس القائم ينبغي التطرق إلى تعريف كل من مصطلح التنمية المستدامة على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا.

المطلب الأول: المسار التاريخي للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهمّ تطور في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلا ل العقود القديمة.

1-السياق التاريخي للتنمية المستدامة

لعل أول ظهور لفكرة الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عند إنشاء ما يطلق عليه نادي روما سنة 1968، حيث ضم العديد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث ودراسات حول التطور العلمي لتحديد حدود النمو الاقتصادي لدول المتقدمة.

في سنة1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية، وتوقعات ذلك لسنة 2010، ولعل أهم نتائجه أنّه سيُحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين

بسبب التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة "جان فوستر" بعنوان "حدود النمو "والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية؛ النمو السكاني؛ التصنيع؛ سوء التغذية؛ تدهور البيئة، وقد برز من خلال هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على كوكب الأرض، وذلك لمدة ثلاثين سنة.[1]

خلال الفترة الممتدة من 5 – 16 جويلية 1972، تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حول التنمية البشرية " الناس هم الثورة الحقيقية للأمم، لذلك فان الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان، كما أنه المحرك الأول لها ..." كما بينت القمة أيضا أهمية الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وقد طالبت الدول النامية بأن لها أولوية التنمية وأكدت على ضرورة تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.[2]

ولكن مرور المزيد من الوقت، جعل المجتمع أكثر وعيا بالحاجة الملحة إلى ضرورة التضامن من أجل التعامل مع التغيرات البيئية. وفي سنة 1980، أقرَّ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(UICN)، لأول مرَّة التنمية المستدامة.

أمّا في سنة 1982، تضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE) تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من خلايا النباتية والحيوانية في طريقها الانقراض، وأن الألوف غير المعروفة قد تكون اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية التي أطلقت سنة 1982 ففي الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، 68 مليون طن من أكسيد النيتروجين و57 مليون طن من المواد العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون، من مصادر ثابتة ومتنقلة.

1
2

وفي نفس السنة أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة AGNU))، الميثاق العالمي للطبيعة، والذي من شأنه تقويم وتوجيه النشاط البشري الذي من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع خطط التنمية. كما أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي.

- وضع استراتيجيات على الأمد البعيد بخصوص البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة قبل حلول عام2000.

- إيجاد طرق من أجل ضمان أن التنمية البيئية تتحقق بالتعاون بين مختلف الدول.
- النظر في الوسائل التي تسمح للمجتمع الدولي بمواجهة بفعالية أكثر المشاكل البيئية.

فاستوجب علينا الانتظار أكثر عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة للبيئة لشبابها تحت رئاسة وزيرة النرويج التي أصبحت سنة 1990 الوزير الأول (Gro Hale Brundtland) أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضعت استراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي وحماية المحيط والأخذ بالاعتبار المتطلبات الاجتماعية.[1]

لتنعقد فيما بعد قمة الأرض في "ريودي جانيرو "بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ما بين 3 –4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات للحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد خرج المؤتمر بستة (06) نتائج:[2]

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم بها الشعوب فيما بينها ومع البيئة، وتحدد استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- جدول الأعمال (أجندة القرن 21) لتطبيق ميثاق الأرض؛
- وضع آلية التمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد إضافة لدمج البعد البيئي في سياستها التنموية.
- إقرار إتاحة التقانة البيئة لكل الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛

- بحث في مسألة المؤسسات التي ستشرف على التنفيذ؛

كما قام رؤساء وحكومات 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000، بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 والمتفق عليها في قمة الأرض بالبرازيل المعنى بالبيئة والتنمية، ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بمسألة التنمية المستدامة.[1]

الشكل رقم01: المحطات الأساسية لتطور التنمية المستدامة

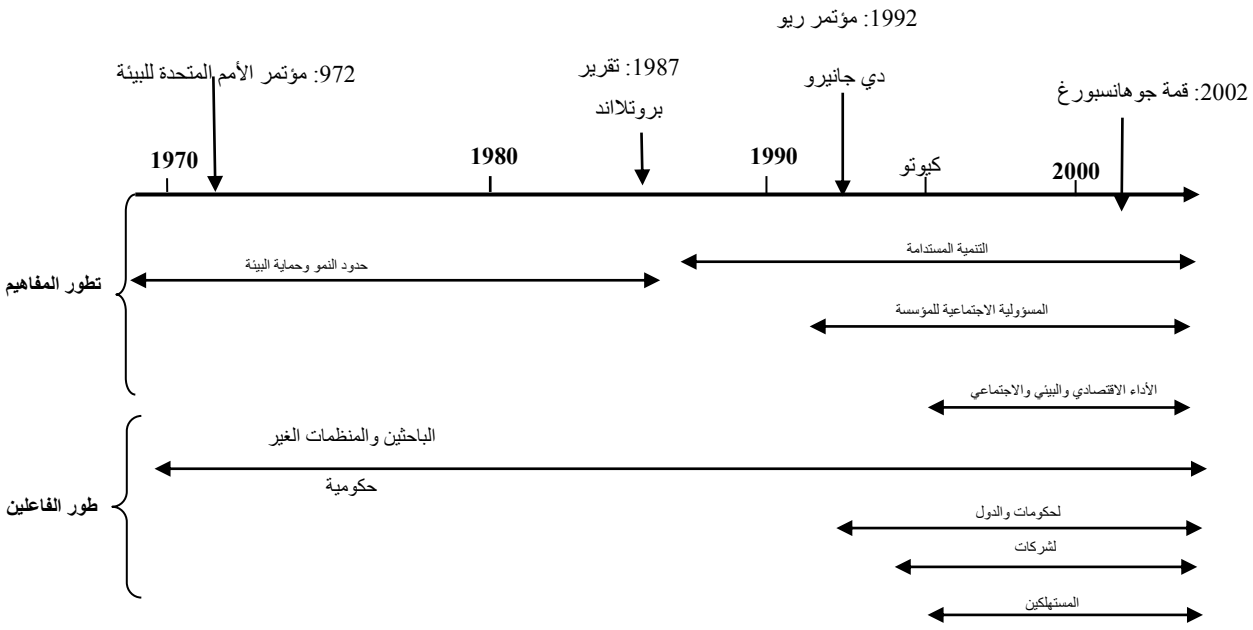

Source : Karen DELCHET, Qu'est-ce que le développent durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, p.60

2-الأجندة القرن الواحد والعشرين21

في عام 1992، وفي ختام قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو (البرازيل)، وقعت 173 دولة على وثيقة أجندة 21. وقد حضر المؤتمر 110 رئيس دولة وأكثر من 2400 ممثل عن الجمعيات الأهلية. إن هذه الأجندة وثيقة هامة تعتبر الأولى من نوعها وهي تحدد برنامج العمل في القرن الواحد والعشرين في ميادين مختلفة ومتنوعة جدًّا من أجل التوجه نحوي التنمية المستدامة.

وقد تضمنت الوثيقة 2500 وصية، متبنيه المحاور الرئيسة في فصول أهم نقاطها:

- البعد الاجتماعي والاقتصادي.

- حماية وتنمية الصحة وتطوير سكن الإنسان.
- حماية وإدارة الموارد في سبيل التنمية.

تشتمل أجندة القرن 21 على كل ما اتفق عليه في المؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة من خطط وأهداف للتنمية المستدامة على المستوى العالمي وتوجيه كل من هذه الخطط إلى الحكومات والسلطات المحلية في كل دولة كل ما يخصه والمستهدف من أداؤه وتطبيقه، ويظهر الاهتمام العالمي بأجندة القرن الواحد والعشرين على المستوى المحلي من خلال وضع أكثر من 1500 خطة نهاية سنة 1998، في أكثر من 74 دولة من دول العالم. ثم تطور هذا العدد ليصبح حوالي 7500 خطة محلية في 113 دولة من دول العالم عام 2002، وبذلك يتضح ما يلي:

- مدى جاذبية الفكر وانتسابه أرضا جديدة بسرعة.
- مدى رغبة الحكومات والسلطات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها.
- نشاط الدعوة والفكر فيما يخص التنمية المستدامة على مستوى العالم.
- لا يزال مفهوم التنمية المستدامة في دول العالم الثالث والعالم العربي وبعض الدول فكرا جديدا يكتنفه الشكوك والمخاوف.
- ما يزال الفكر في حاجة لدرجة أعلى من التفعيل والتنشيط والدعوة له.

المطلب الثاني: محطات أساسية للتنمية المستدامة

أولا: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 في فجر ألفية تؤكد على:

الجدول 01: جدول يوضح أهم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الواردة ضمن تقرير التنمية البشرية عام2003 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أهداف الألفية للتنمية	غاياتها
1- استئصال الفقر والجوع.	**غاية 1: بين** 1995و 2015 إنقاص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى نصف. **غاية 2:** ببين 1995 و2015 إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع الى النصف.
2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.	**غاية 3:** ضمان كون الأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل قادرين بحلول العام 2015على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية.
3- الحث على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.	**غاية4:** إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي المفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005 وفي جميع المستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015.
4- تخفيض نسبة الوفيات من الأطفال.	**غاية5:** بين عامي 1990 و2015 تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
5- تحسين الصحة الامومية.	**غاية6:** بين عامي 1990و 2015 تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع.
6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب أمراض أخرى.	**غاية 7:** بحلول عام2015 وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة /الايدز ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما. **غاية8:** بحلول عام 2015 وقف نهائي لانتشار لمدى حدوث الملا ريا وأمراض رئيسية أخرى ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما.
7- ضمان الاستدامة البيئية.	**غاية9:** دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية. **غاية 10:** بحلول العام 2020، تحقق تحسن هام في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في الأحياء الفقيرة مكتظة.
8- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.	**غاية 11:** مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك، غير تميزي (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر).

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام: 2003أهداف التنمية للألفية "تعاهد بين الأمم لإنهاء الفوارق البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا: ملتقى دولة غانا

كما عقد في دولة "غانا" بقارة أفريقيا خلال الفترة الممتدة من 07إلى 09 نوفمبر2001م، المحفل الدولي المعنى"

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة "، وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال من خلال سرد مجموعة منها من طرف ممثلي أهم الدول المجتمعة تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات مهمة وذلك لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وإدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.

ثالثا: الإعلان العربي المشترك حول التنمية المستدامة

اجتمع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001، لإعداد الخطاب العربي على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي عقد "بجوهانسبورغ " بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2001، والذي تضمن مجموعة من القضايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحد من الفقر؛
- عبء الديون؛
- إدارة السكان؛
- الاستثمار في الموارد البشرية؛
- تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل أسرع؛
- معالجة التدهور البيئي؛
- الحكمية السليمة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة...

رابعا: الإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعنى بالمياه العذبة

اجتمع الوزراء المسؤولون عن شؤون المياه والبيئة والتنمية 46 دولة من جميع أنحاء العالم، من أجل مناقشة الإجراءات اللازم اتخاذها من أجل تعزيز الأمن المائي، وإدارة الموارد المائية إدارة مستدامة، وذلك في مدينة بون بألمانيا في 04 ديسمبر 2001، وذلك يظهر التزاما متجددا للتنمية المستدامة، ودعوة صريحة لتفعيلها قبل انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في دولة جنوب إفريقيا.

خامسا: القمة العالمية "التنمية المستدامة"

التقى قادة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، خلال قمة الأرض حول التنمية المستدامة من 26 أوت إلى04 سبتمبر 2002 حيث حضر القمة التي استمرت 9 أيام ما يزيد عن 20ألف شخص.

هاته القمة تأتي في إطار الذكرى العاشرة لقمة الأرض عام 1992 "بريو دي جانيرو" بالبرازيل التي وضعت لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية.

"تهدف القمة إلى ضمان التزام قادة العالم لتحقيق تنمية مستدامة، بمعنى تنمية اقتصادية تصبو إلى تحقيق منافع ملموسة للفقراء والتقليل من الأضرار البيئية على حد سواء.

و قد كانت النقطة الأساسية هي" طرق مكافحة الفقر أحد أسباب الدمار البيئي " و تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ،و أكدت مقررات جوهانسبرج على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الحيوية كالمياه و الطاقة، الصحة ، الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر و التجارة و التمويل و نقل التكنولوجيا، و الإدارة الرشيدة، التعليم و المعلومات و البحوث، فحُددِت عناصر التنمية المستدامة بثلاثةِ أبعادٍ، كما رسمت الأهداف الأساسية لتحقيقها في خمسة مجالات متعدد.

المطلب الثالث: تعريف التنمية المستدامة

استقطبت التنمية المستدامة الاهتمام منذ ظهورها بشكل رسمي على الساحة العالمية سنة 1992، حيث فهمت وطبقت بطرق مختلفة، أضف إلى ذلك الكمّ الهائل من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة هذا ما اكسبها نوعا من الغموض، والذّي يرجع سببه أساسا إلى محدودية الجهود المبذولة في الميادين الاقتصادية والسياسية والأكاديمية، في توضيح هذا المفهوم لعموم المجتمعات في العالم.

وكما تم ذكره سابقا، فإن أول ظهور للتنمية المستدامة كان سنة 1987، حيث أصدرت لجنة Brundtland تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" حمل في طياته تعريفا صريحا للتنمية المستدامة، حيث قدمها على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجات."

والجدير بالذكر أنه قد قدمت تعريفات أخرى للتنمية المستدامة، اختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية والانتسابات القطرية نذكر بعضها فيما يلي:

❖ عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل

عام 1992 التنمية المستدامة على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، تحقيق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.

❖ ويعرفها الاتحاد الدولي لحماية البيئة وحفظ الطبيعة سنة 1991، التنمية المستدامة على أنها" نوع من التنمية تقوم على تحسين شروط حياة المجتمعات مع احترام سعة عبء النظم الايكولوجية والبقاء في حدود القدرة."

❖ ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية سنة 1992، بأنها " عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية كلها بصدد إقامة تنمية اقتصادية، اجتماعية وايكولوجية".

وقد أخذت التنمية المستدامة اهتماما من طرف بعض الخبراء والباحثين الاقتصاديين منهم:

❖ ادوارد باربير (Edward BARBIER) الذي عرف التنمية المستدامة على أنها:" ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر من الإساءة والإضرار بالبيئة."

❖ كما عرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تستوجب الانسجام بين التنمية الاقتصادية، الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، أي بين العناصر التي تضمن نوعية الحياة البشرية.

❖ كما تطرق هرمان دالي (Hirman DALI) إلى تعريف التنمية المستدامة على أنها:" العملية التي بمقتضاها يتم الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري."

❖ وقد تطرق عادل حماد أوعزة إلى أن عملية التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل.

❖ أما ماجد بن عبد الله آل سعود فقد عرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية الملائمة لاحتياجات

الواقع، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، خاصة فيما تعلق بمواضيع تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية ومواكبة التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، هذه الأخيرة التي تعد كنظم مساندة في اتخاذ القرار المتعلق بالتنمية المستدامة.

وخلاصة هذه الأفكار هو أن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط أساسا بفكرة التطرق إلى تعريف الاستدامة كما قسمها العلماء والباحثين:

1. الاستدامة الضعيفة:

التي تتمركز حول الانسان وتسعى إلى زيادة مخزون الموارد وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة وتنص على أنه يمكن حل المشاكل عن طريق التطور التقني، وبالتالي فإن الطبيعة مورد دائم للإنسان والنمو الاقتصادي هو المؤشر الوحيد للتنمية.

الشكل (2-1): الاستدامة الضعيفة (الغطاء الاقتصادي)

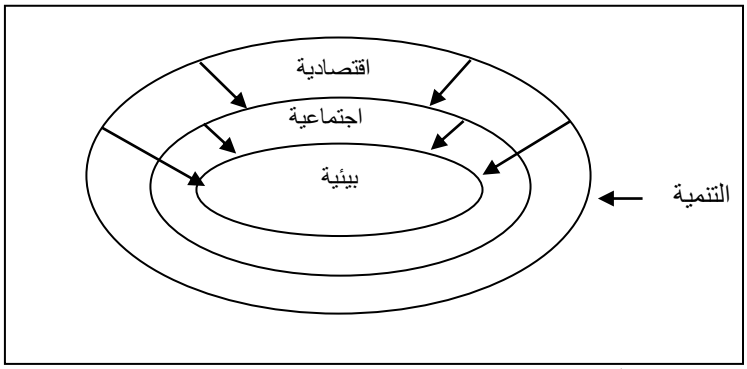

المصدر: الطاهر خامره، ص.31.

يتضح من الشكل أنه يمكن التوسع على حساب رصيد الموارد البشرية شريطة بقاء رصيد رأس المال الشامل ثابتا من خلال اتجاه عمليات التنمية نحو الداخل.

2. الاستدامة القوية

وتتمركز حول البيئة، حيث تعتبرها أساس التنمية المستدامة، كما أنها تنتقد التنمية الاقتصادية وتعتبرها تستنزف رأس المال الطبيعي.

الشكل رقم (2-2): الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)

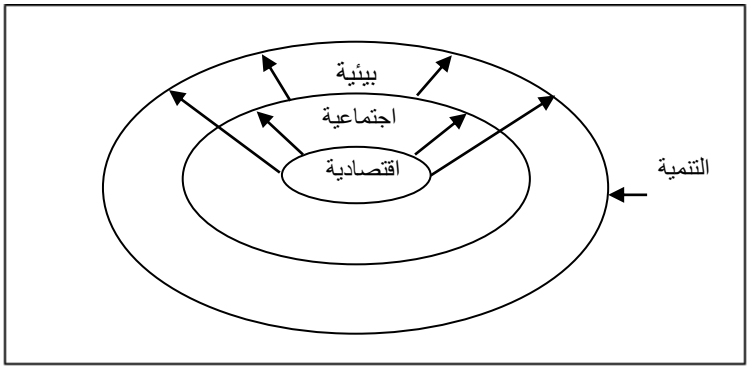

المصدر: الطاهر خامرة، نفس المرجع السابق، ص.31.

يبين الشكل الثاني أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتم في إطار الحدود البيئية، بحيث لا يمكن الاخلال بين مختلف رؤوس الأموال بل يجب الإبقاء على جزء من رأس المال الطبيعي ثابتا.

المبحث الثاني: أساسيّات حول التنمية المستدامة

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها " تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد."، ويرى باحثون آخرون أن "أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. "

فهي لا تركز على الجانب البيئي، بل تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

من خلال هذه التعريفات يتبَّن أنَّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية لتحسين نوعية الحياة البشرية، والحفاظ على البيئة كشرط ضروري لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة

1- أبعاد أساسية للتنمية المستدامة[1]

[1]:

الأبعاد الاقتصادية[1]

تقوم التنمية المستدامة على التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسبانها التنمية البيئية، حيث تتجلى أهم الأبعاد الاقتصادية في الآتي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** تقوم التنمية المستدامة على إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة الطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة ومراعاة الضغوط البيئية، إضافة إلى تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: أدى** الاستهلاك المتراكم للدول المتقدمة من الموارد الطبيعية إلى حدوث مشكلات التلوث العالمي، وبالتالي تقع مسؤولية معالجته، وهذا لأنها تمتلك الموارد المالية، التقنية والبشرية لاستخدام تكنولوجيات أنظف.

- **تقليص تبعية الدول النامية:** ثمة جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة له تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية وتنخفض أسعارها، مما يحرمها من إيرادات تحتاجها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
من أجل ذلك لابد على الدول النامية تبني نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي.

- **المساواة في توزيع الموارد:** وهذا للتخفيف من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، يجعل فرص
الحصول على الموارد، المنتجات، والخدمات بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة.

- **تقليص الإنفاق العسكري:** تستدعي التنمية المستدامة تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض
العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، وهذا للإسراع في تحقيقها.

1.2-الأبعاد الاجتماعية[2]

تهتم التنمية المستدامة بضرورة المساواة بين الجيل الواحد، المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، والعدالة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والنامية، وبالتالي يمكن حصر أهم الأبعاد الاجتماعية فيما يلي:

- **أهمية توزيع السكان:** حيث تهتم التنمية المستدامة بالتنمية الريفية لتقليل الهجرة إلى المدن،

[1] :
[2] :

فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية كبيرة، حيث تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة مسببة في كثير من الأحيان إلى أوضاع خطيرة على المجتمع والنظم الطبيعية المحيطة بها.

وعليه فإن التنمية المستدامة تعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل اعتماد الإصلاح الزراعي وتكنولوجيات تقلص العواقب البيئية للتحضر.

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تعني التنمية المستدامة بإعادة تخصيص الموارد بما يضمن

الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية بمعنى الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في الرأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية، وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

- **الأسلوب الديموقراطي والمشاركة في الحكم:** يشكل اعتماد النمط الديموقراطي، وتوسيع قاعدة

المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحكم بما يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم، القاعدة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

1.3-الأبعاد البيئية[1]:

تطرح التنمية المستدامة ضرورة وضع حدود واجبة الاحترام في مجال التصنيع، وهذا لضمان التوظيف الحسن لرأس المال الطبيعي، ويمكن إجمال الأبعاد البيئي فيما يلي:

- **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصائد: إن** تعرية التربة وفقدان

انتجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية، إضافة إلى وجود مصائد الأسماك في المياه العذبة تستغل بمستويات غير مستدامة.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني اجتناب تمليح الأراضي والإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات.

- **صيانة المياه:** تعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة للمياه، ورفع كفاءة شبكات

المياه، كما تدعو إلى تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد عليها، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تجددها.

- **حماية ملاجئ الأنواع البيولوجية:** تسعى التنمية المستدامة لصيانة ثراء الأرض في التنوع

[1]:

البيولوجي للأجيال القادمة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وعملية تدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية إن أمكن إيقافها.

البعد الاجتماعي

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** بمعنى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية والتي من شأنها أن تحدث تغييرا في فرص الأجيال القادمة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية أو تدمير طبقة الأوزون حيال النشاط البشري.

البعد البيئي البعد الاقتصادي

شكل (3): العلاقات المتداخلة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

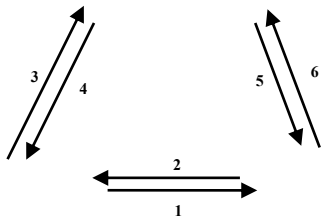

Source : l'organisation de coopération et de développement économique (OCDE), **Développement durable les grandes questions,** 2001, p37.

الجدول رقم (3): العلاقة الارتباطية بين أبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
البعد الاقتصادي		(6) - إمكانية التوظيف ومستوى معيشة. - تمويل برامج الضمان الاجتماعي. - الضغط على الأنظمة الاجتماعية والثقافية يؤدي إلى الاضطرابات.	(2) -الضغط الناتج من الوظائف الإنتاجية على الموارد الطبيعية. - الاستثمار في حماية البيئة. - حقوق الملكية للموارد الطبيعية.
البعد الاجتماعي	(5) -حجم وجود اليد العاملة. -أهمية القوانين الاجتماعية في حركية السوق.		(3) -الضغط الممارسات من أنماط الاستهلاك على الموارد الطبيعية. - وعي الأفراد بالمشاكل البيئية.
البعد البيئي	(4) -الطاقة الإنتاجية للموارد الطبيعية. - التكلفة الاقتصادية لحماية البيئة.	(2) -أهمية حماية البيئة على نوعية حياة الفرد. - الأخطار الصحية والأمنية الناتجة عن الإضرار بالبيئة.	

بالإضافة إلى الأبعاد السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا يسمى بالبعد التكنولوجي أو البعد الإداري والتقنى. وهذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات واستخدام معايير معينة إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

- فالبعد التكنولوجي عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بمراعاة عدة أمور أهمها[1]:
- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- لحد من انبعاث الغازات.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

2 -خصائص التنمية المستدامة [2]

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974عقب مؤتمر ستوكهولم الذي عقبته قمة ريو دي جانيرو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة والذي أعلن لأول مرة سنة 1992عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

✓ التنمية المستدامة تعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في الزيادة

في كمية متوسط نصيب الفرد الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

✓ هي التنمية التي يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد

[1]: أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئى فى الوطن العربى والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر2002، ص.13.

على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

- ✓ هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية من الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بنوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

- ✓ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته

الأساسية كالماء والهواء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، إذن فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد في المحيط الحيوي، كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

- ✓ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، اتجاهات الاستثمار والاختيار

التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

- ✓ للتنمية المستدامة أبعاد بيئية، اجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

- ✓ للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
- ✓ وجود علاقة تكاملية بين البيئة من جهة والتنمية من جهة أخرى وهذا هذه العلاقة طردية لتحقيق

تنمية شاملة في جميع القطاعات.

المطلب الثاني: مقومات ومبادئ التنمية المستدامة

1 - مقومات التنمية المستدامة [1]

من الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة نذكر:

1.1 **الإنسان:** وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن 21نتيجة للنمو السريع في عدد

سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5.5بليون عام 1993م، ومن المتوقع أن يصل إلى 8بليون عام2025، وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة.

كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساسية مثل التعليم وصحة الأسرة، إعادة تشجير الغابات وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية، كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتطالب أجندة القرن الواحد والعشرين من الدول أن يعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض والعوامل البيئية الأخرى، كصحة النظام البيئي والتنوع الإحيائي (القدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر دون استنزافها أو إهدارها).

كما تنبه أجندة القرن الواحد والعشرين إلى أن العالم في حاجة لدراسات جادة للتنبؤ للنتائج المحتملة للأنشطة البشرية، متضمنة اتجاهات السكان ونصيب كل فرد من الناتج الإجمالي للدخل، وتوزيع الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المتجددة أو المطردة.

حاليا وفي عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال والآلات وأصبحت حاليا في عهد الثورة الثالثة هي العلم والفكر والابتكار، فقد أصبحنا نتكلم عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع، وعلى سبيل المثال مادة الفانيليا التي تبلغ قيمة إنتاجها

السنوي عالميا ثلاثة بلايين دولار ويزيد إنتاجها كل سنة بنسبة تصل إلى 3%، وتكسب معظم الأغذية الطعم والرائحة.

وقد استطاع العلماء أن ينتجوها بكميات تجارية، في حمامات بكتيرية، عن طريق جزء من الهندسة الوراثية بطريقة نقل الجينات، وهذا يعني أننا نتجه نحو عالم فيه الزراعة بلا زارع وبلا مزارع، وصناعة تدخل فيها العلم والمعرفة بدلا من النفط واليد العاملة، والأرض والمواد الخام.

---

[1] : أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر2002، ص.13.

2.1. **التكنولوجيا:** أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية،

وذلك أن الكثير من المشاكل التي تنشئ عن التقنية ليس لها حل.

فقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، عديمة الضرر، ثم و مع تطور المعارف العلمية و التكنولوجية تبين أن لها أضرار جسيمة خفية علينا مثل مركبات الفليون ، الكلور و الفلور و الكربون التي أُكتشفت عام 1928و طبقت عام 1930،والتي استعملت كبديل لمركبات الأمونيا و ثاني أكسيد الكبريت التي كانت تستخدم في صناعة التبريد و سرعان ما أكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة.

2 -مبادئ التنمية المستدامة[1]

لقد كان إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والذي تضمن المبادئ التي تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة أهم ما نتج عن قمة الأرض فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، كان من أهمها التأكيد في[1]:

المبدأ الأول: التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية.

المبدأ الثاني: التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

المبدأ الثالث: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

المبدأ الرابع: مبدأ الحفاظ على خصائص وسمات الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

المبدأ الخامس: التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة، بمعنى تلبية المتطلبات الحالية دون إهمال المتطلبات المستقبلية.

المبدأ السادس: المسؤولية المشتركة (مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على حد سواء).

---

[1]: **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية، والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى)**، تأليف مجموعة من الخبراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية، القاهرة ،2007، ص40.

المبدأ السابع: المشاركة الشعبية، أي مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية خاصة في مجال متابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي ثم الوطني، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (développement from below).

المبدأ الثامن: استخدام أسلوب النظم في إعداد تنفيذ خطط التنمية المستدامة

وذلك أن أسلوب النظم والمعلومات من بين الشروط الأساسية في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من فكرة أن أي بيئة إنسانية ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني. وأي تغيير يطرأ على محتوى أي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والتوافق بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المطلب الثالث: أهداف والأطراف المؤثرة في التنمية المستدامة

1- أهداف التنمية المستدامة

هناك ثلاثة أهداف أساسية تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها :

- **الاندماج والتكامل البيئي:** وهذا يعني إدماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم البيئية عبر إجراءات حماية جودة البيئة.

- **تحسين العدالة الاجتماعية:** تحسين جودة الحياة وإشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص العمل للجميع والخدمات الاجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.

- **تحسين الفعالية الاقتصادية:** تحسين الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المؤسسات المسؤولية عن السلع والخدمات التي تقدمها أو تستخدمها من خلال إقرارها الحكومية المقبولة، دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها من خلال الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة لفترة خمسة عشر عاما والتي تبدأ في العام 2015 لغاية 2030 والتي تتطلب استحضار جميع استراتيجيات التنمية المستدامة منذ عام 1972 مع وثائق الأمم المتحدة التي استندت إلى اعتبار التنمية أهم الأولويات للأمم المتحدة. وبالتالي فإن خريطة الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة تسعى إلى مواجهة كل التحديات من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية نذكرها فيما يلي:

1. وضع حد للفقر المدقع بما في ذلك الجوع.
2. تحقيق التنمية مع المحافظة على طبيعة الأرض.
3. ضمان التعليم الفعال لكل الأطفال والشباب من أجل الحياة وتأمين سبل العيش.
4. تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع.
5. تحقيق الصحة والعافية في كل مراحل العمر.
6. تحسين النظم الزراعية وزيادة ازدهار المناطق الريفية.
7. تعزيز المدن الاجتماعية، المنتجة، والمرنة.
8. كبح التغير المناخي الذي يسببه البشر وضمان الطاقة المستدامة.
9. تأمين خدمات للنظام الإيكولوجي والتنوع الحيوي، وضمان الإدارة الرشيدة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

2- الأطراف المؤثرة في التنمية المستدامة [1]

تعتبر الهيئات، المنظمات الدولية وكل الكيانات ذات البعد العالمي التي يحكمها القانون الدولي، عددها كبير وكذلك مجلات تخصصها مختلفة منها (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولي، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ...) ومن أهمها والتي لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة نذكر بعضها فيما يلي :[1]

- **الأمم المتحدة:** التي تعتبر الداعية لإحلال للحكم الراشد والديمقراطية في البلدان النامية بدءا بنفسها

في نظامها ولجانها عبر قراراتها فتسهم بذلك في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها صاحبة أكبر البرامج التنموية الرائدة في العالم، كما أنها تعتبر الراعية للمبادرات وقمم الأرض التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤخذ المنظمة الأممية كوسيلة هيمنة تستخدمها الدول المتقدمة لفرض سيطرتها على العالم.

- **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:** يعتبر كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هيئة اقتصادية تهتم بالشؤون الاقتصادية العالمية، يركز الأول على الأمور النقدية الدولية، ويتيح الصندوق الموارد للدول التي بحاجة لها، كما أنه يوجه نظام النقد العالمي. أما البنك فهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية يقوم بتقديم القروض للدول النامية من رأس المال المكتتب وكذلك من الأموال التي يتم توفيرها من أسواق رأس المال العالمية. فكل منهما له دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي

ومنه تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، كما أنهما يمثلان وسيلة من وسائل العولمة التي تؤثر سلبا على الدول النامية.

- **المنظمة العالمية للتجارة:** إن هذه المنظمة قد تأسست بعد سنتين من انعقاد قمة الأرض بريو دي جانيرو والتزمت بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما جعل دورها حساسا لنجاح التنمية المستدامة، فهي تختص بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالأخص التجارة الدولية، التي لها أثار على كل المستويات وبالأخص المستوى البيئي، حيث تم إنشاء لجنة التجارة والبيئة على مستوى المنظمة التي تهتم بموضوع البيئة وبالتالي ضرورة الترابط بين طرق تنفيذ الأجندة التي تمت المصادقة عليها في قمة الأرض سنة 1992وبين النظام التجاري متعددة الأطراف.
ومن المؤكد أن قضايا البيئة في إطار متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ستكون في صلب اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة ضمن إطار المؤسسة الاقتصادية.

من أهمّ المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، هذه الأبعاد والمسؤوليات تعتبر من أهم ما يعتمد عليه في التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة.

فبالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعتبر من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى علاقة المؤسسة بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: العلاقة التي تربط بين التنمية المستدامة والمؤسسة

ويرجع ارتباط مفهوم التنمية المستدامة بالمؤسسة إلى ظهور ظواهر متفاوتة للتدهور البيئي والتي هي نتيجة لنشاط هذه الأخيرة والناجمة عن التصنيع المكثف والاستعمال اللامحدود للموارد الطبيعية المحدودة، هذا بالإضافة إلى قيام بعض المؤسسات بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية هذا من جهة، وغياب أو عدم الالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.[1]

فمن المخاطر التي نجمت عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الصناعي هو مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق ندرة الموارد على الرغم من أن هذه الموارد ضرورة لها حتى تحقق نموها وتضمن بقاءها. وبالتالي فإن المؤسسة تجد نفسها أمام إشكالية كيفية المواصلة في مزاولة نشاطها الإنتاجي

وتحملها لمسؤوليتها الناجمة عن هذا النشاط، والتي تؤدي إلى المساهمة في ندرة الموارد والإضرار بالبيئة[1].

والإشكالية البارزة اليوم تكمن في كيفية المحافظة على البيئة في ظل وجود الخطر البيئي الناجم عن النشاط الصناعي والذي يترتب عليه كوارث بيئية تتعدى محيط المؤسسة. وبغرض معالجة هذا الوضع شرعت بعض الدول والهيئات في مقدمتها أجهزة الأمم المتحدة من أجل إيجاد وبلورة بعض السياسات التنموية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة كشرط إلزامي، بالإضافة إلى إقامة ضوابط للرقابة على الأحوال البيئية من خلال إصدار تشريعات تحدد التلوث المسموح بها وكذا إجراءات الرقابة والعلاج[2].

كما ازدهرت أيضا صناعة معدات التحكم في التلوث ودرء المخاطر البيئية وأصبحت من بين الأنشطة الاقتصادية الأكثر حقيقا لمستويات مردودية عالية. وبالرغم من ذلك، فإن الوضع لم يحظى بموافقة المؤسسات الصناعية والإقبال عليه ذلك أنه أدى إلى " زيادة تكلفة تشييد وتشغيل المنشآت الصناعية"[3].

وقد ترتب عن مثل هذه المواقف أن تخلت المؤسسات عن مسؤوليتها اتجاه الحماية والحفاظ على البيئة لصالح الدول والحكومات "أين أخذت هذه الأخيرة على عاتقها تصليح الأخطاء التي تسببت فيها المؤسسة والناجمة عن مستويات التطور التي عرفتها خاصة في المجال التكنولوجي، حيث أصبح تصليح الأضرار التي لحقت بالبيئة من مسؤولية الدولة وليس من اختصاص المؤسسة"[4].

---

(2): Michel CAPRON et Françoise QUAIREL-LANOIZELEE, **la responsabilité sociale de l'entreprise,** Edition la découverte, Paris, France, 2007, p.5.

(1): أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئى فى الوطن العربى والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2002، ص.13.

(2): نفس المرجع السابق، ص.14.

(3) : Michel CAPRON et Françoise QUAIREL-LANOIZELEE, p.6.

فالسعي المستمر لتحسين مستويات الإنتاج قاد إلى إعادة النظر في أنماط العمل داخل الورشات، مما ترتب عليه تغير ظروف العمل ومنه ظهور اعتبارات جديدة تربط العلاقة بين المؤسسة بعمالها. وبالتالي فقد أصبح يتعين على المؤسسة تغيير نظرتها إلى العالم وذلك بتقليل الاهتمام بالاعتبارات التي تركز على الأرباح والخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب عن التواصلية البيئية في الأجل الطويل.

وكي يتحقق ذلك فإنه يتعين على المؤسسة انتهاج توجهات تحتوي على المزيد من الممارسات الأخلاقية والصديقة للبيئة والأكثر عدالة اجتماعيا، فقد سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتطبيق آراء وأفكار تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البيئية في آن واحد ولا يكون ذلك إلا بتبني المؤسسة لمبادئ التنمية المستدامة في الإدارة والتسيير.

فقد أصبحت المؤسسة أحد الأطراف الفاعلة في المجتمع وذلك من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية وكذلك المسؤولية عن الأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه. وبالتالي فإن مهمتها لم تعد تقتصر على تحقيق الأرباح وتوزيعها على حملة الأسهم وفقط ولكن أيضا في تحملها لمسؤوليتها المجتمعية، وذلك بإنتاج وتوزيع ثروات على مختلف الأطراف ذات المصلحة. [1]

وكنتيجة لذلك فإن ارتباط مفهوم التنمية المستدامة بالمؤسسة يمكن ترجمته من خلال تحمل هذه الأخيرة للمسؤولية عن الآثار المترتبة عن ممارسة نشاطها على المجتمع والبيئة وهذا ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة. ويعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة

(1): فؤاد محمد حسن وماجد مبخوت جعبل، **مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها: دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر لأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات**، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، اليمن، أكتوبر ،2008، ص.4.

من المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسة ودورها في التنمية المستدامة ذلك أن هذه المسؤولية ما هي إلا التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة.[1]

فمحافظة المؤسسة على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخل المؤسسة وأخرى خارجها، بالإضافة إلى السعي الدائم والمستمر إلى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسة لجملة من المسؤوليات (المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة).

المطلب الثاني: البعد التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

من المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وأن هاجساها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، إلا أنه في الوقت الحاضر نرى أن تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية و التكنولوجية و الإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم " مفهوم المسؤولية الاجتماعية".

إذ تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية و الأخلاقية و حتى لا يكون الربح العائد عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا كتشغيل الأطفال، الإخلال بالمساواة في كونها المصدر الرئيسي الأجور ،ظروف و شروط العمل و الحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، علاوة على ذلك فإن الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات كونها المصدر الرئيسي للثروة و توليد فرص العمل يحتم

(3): نفس المرجع السابق، ص.46.

عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة ،كما أن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في عصر يتسم بالتغير السريع يحتم عليها ذلك أيضا [1].

ويؤرخ لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منتصف التسعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية، ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دورها على المستوى الاجتماعي وخصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية.[2]

هناك من يرجع ظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة. إلا أن الواقع مخالف لذلك تماما، حيث يعتبر البعض أن ظهور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعود إلى الخمسينات من القرن الماضي وأن مكان بزوغ أفكارها الأولى هو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا الرأي هناك من يرفضه ويرجع نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى القرن العشرين.

وقد ارتبطت نشأتها وتطورها بسرعة الوتيرة التي تحول بها الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي وما صاحبه من تحول جذري في حجم الشركات الصناعية الأمريكية والمجيء التدريجي لعصر المدرسة الإدارية والذي يتناسب مع تحول النسيج الاقتصادي للشركات الأمريكية وما نجم عنه من تحولات بالغة في هيكل ومكانة المؤسسة الاقتصادية.[3]

ومن الباحثين من يربط نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمسألة حوكمة الشركات، وأن ظهورها الأول مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه الأخيرة.

---

(1): ضيافي نوال، **المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر ،2009-2010، ص.8.

(2): نفس المرجع السابق ، ص.8.

(1) : Manal EL ABBOUBI et Annie CORNET, **la formation de la GRH dans une PME comme enjeu d'une certification RSE, revue de gestion des ressources humaines**, AGRH, Paris, France, 2011, p.4.

وبداية من سنوات 1920، بدأ الحديث عن المسائل ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف العامة، حيث أن " الكثير من المدراء أصبحوا يتناولون الحديث علنا عن الموضوع ويربطونه ببعض القضايا ذات البعد الديني ويطرحون فكرة علاقة المؤسسة الاقتصادية بالمجتمع وبقوة."[1]

لقد بقي موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يشغل المهتمين بعالم المؤسسة الاقتصادية والاقتصاد والإدارة إلى غاية بداية الثمانيات من القرن الماضي حيث بدأ البحث والتطرق إلى هذا الموضوع يقل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن مع بداية التسعينات من نفس القرن الماضي انتقل الموضوع إلى أوروبا، التي بدأت تهتم به "نتيجة ما قام به المجتمع المدني ضد كبريات الشركات الأوروبية وما أحدثه نشاطها من أضرار البيئة."[2] وتواصل الاهتمام بالموضوع منذ بداية هذه الألفية إلى غاية اليوم في أوروبا.

المطلب الثالث: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسة الصناعية بصفة خاصة ودورها في التنمية المستدامة. في هذا الصدد أورد الباحثون في شأنه وجهات نظر متعددة ومختلفة. كما أن منظمات وهيئات محلية ودولية دأبت على إعطاء تعاريف خاصة بها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. سنحاول تناول أهمها من خلال هذا المطلب.

---

(2) : Aurélien ACQUILIER et Jean-Pascal GOND, **aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : au (ré) découvert d'un ouvrage fondateur, Social responsabilité of the businessman d'Howard Bowen**, revue fiance contrôle stratégie, Paris, finance, Volume 10, n°2, juin 2007, p.11.

(3) : Op. Cit, p.11.

(1) : Aurélien ACQUILIER et Jean-Pascal GOND, **aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : au (ré) découvert d'un ouvrage fondateur, Social responsabilité of the businessman d'Howard Bowen**, revue fiance contrôle stratégie, Paris, finance, Volume 10, n°2, juin 2007, p.11.

❖ كما أورد الباحثون وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات،

ويعود هذا الاختلاف حسب اعتقادنا إل التغيرات الجوهرية التي تشهدها المجتمعات على مر الزمن و التطور المستمر لتوقعاته، ما أفرز عدم توافق بشأن النقاط التي يشملها بسبب وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتناقض أحيانا من جهة ، ومن جهة ثانية وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من هذه المؤسسات و بين ما يتصوره رجال الأعمال من إمكانيات يمكن أن تقدمها مؤسساتهم للمجتمع ، إضافة إلى اعتمادها على أنظمة الإدارة البيئية ISO 14000 لتحسين الأداء البيئي بوصفه مطلبا دوليا ، و في ما يلي بعض التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات [1].

❖ وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها " التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الحاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة".[2]

❖ أما تعريف المنظمة العالمية للمعايرة فتعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها "نشاطات للمنشأة لتحمل

المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة.[3]

❖ أما الباحث بيتر دروكر عرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها " التزام منظمة الأعمال

تجاه المجتمع الذي تعمل فيه."[4]. أما الاقتصادي ميلتون فريدمان فقد عرفها بشكل غير مباشر سنة 1970في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها " استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة

(2): أ.عبد الغفور دادن وأ.حفصي رشيد، **المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية**، ملخص حول المسؤولية الاجتماعية ،2011، ص405.

(3): بومدين بروال، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات**، الملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، 18و19 ماي 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة.

(1) : نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ايزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، ص.8.

موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة"[1].

❖ كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككّل[2].

وعرفت أيضا بأنها عبارة عن الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختيارا، والتي تعنى بالتزامات المشروع اتجاه المجتمع بالإضافة إلى التزامات المشروع اتجاه أصحابه، وهذا يعني مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف التقليدي للمشروع وهو تعظيم الربح، فهي تخلق لدى المنظمة مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعها.[3]

❖ فمسؤولية المؤسسة يجب ان تضبط بشكل شامل مع جميع الشركاء الإجتماعيين، فهناك ثقافة للمسؤولية الاجتماعية يجب تقاسمها مع كافة الفاعلين الاقتصاديين."[4]

وفي محاولة لترجمة مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى مكونات أساسية تدخل في صميم عملية التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات فلقد حددت الدراسة التي قام بها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة خمس قضايا رئيسية ممكن أن تكُّل في مجموعها المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وهذه القضايا هي[5]:

---

[2] : Archie B CARROLL, **corporiate social responsability : évolution of defitional constract business society,** USAGE, vol 38, p.286, disponible sur le site internet www.bas-sagepub.com.

[3]: بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، **واقع وأهمية التنمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14 -15 فيفري 2012، ص 3.

[4]: نفس المرجع السابق.ص.4.

[5]: عنابي عيسى وقسول فاطمة الزهراء، **إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، فيفري 2012، ص 3.

(5): **التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية** (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية، والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، تأليف مجموعة من الخبراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية، القاهرة ،2007، ص40.

- ✓ **حقوق الإنسان:** وهي جملة ما اتفق عليه المجتمع الدولي بدءا في الحقّ في الحياة وانتهاءً بالحق

في بيئةٍ نظيفةٍ، كما يمل ذلك احترام الثقافات المحلية للشعوب والمجتمعات خاصة مع انتشار الشركات العابرة للقارات.

- ✓ **حقوق العاملين:** تمثل الحق في الرفاهية للعاملين في المؤسسة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية، خاصة الحفاظ على حقوقهم وحريتهم وإشراكهم في عملية صنع القرار، هذا إضافة إلى تمتعهم بالرعاية الصحية والاجتماعية.
- ✓ **حماية البيئة:** على المؤسسات أن تعمل على تحسين أدائها البيئي واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث والإنتاج.
- ✓ **إشراك المجتمع المحلي:** يجب على المؤسسة أن تعتبر نفسها جزءا من المجتمع المحلي، تعنى

بقضاياه وتحافظ على قيمه وعاداته، ويجب ألا يتم دلك فقط بواسطة أنشطة التبرعات الخيرية في مجالات مثل الصحة والتعليم، ولكن يجب أن يتم ذلك فقط من خلال الحوار المشترك بين مؤسسات الأعمال والقوى الفاعلة في المجتمعات المحلية بحيث تتحقق شراكة كاملة تسعى للحفاظ على حقوق كافة الأطراف.

- ✓ **العلاقات مع الموردين:** يجب على المؤسسات تقوية الروابط مع شبكة الموردين، من أجل نشر

ثقافة المسؤولية الاجتماعية بينهم، كما يجب العمل على تعظيم الاستفادة من الموردين المحليين ودعم قدراتهم كجزء من الاستجابة لحاجات المجتمع المحلي، وتوفير فرص العمل لأبنائه.

والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعريفات كثيرة من قبل بعض الاقتصاديين، فيما يلي نورد بعضا منها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4): تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

المصدر	التعريف
Murry& Montanari 1968.	تعد المسؤولية الاجتماعية كمنتوج Product يقدم إلى جمهور المنظمة الداخلي والخارجي.
Goolsby & Hunt 1992	عقد اجتماعي بين بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل به.
Schermerhorn, 2001.	التزام المنظمة للعمل بطرق تخدم أصحاب المصالح المتأثرين بسلوكها بشكل عام.
O'brien & Robinson2002.	القيام بالأشياء الصحيحة
Fulop & others, 2000.	تعني إدارة عادلة وفاعلة تسهم في تطوير الاقتصاديات.

المصدر: فؤاد حسين محمد الحمدي، **الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد ،2003، ص،40.

وقد تشكلت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية المعروفة باسم الأيزو (ISO) مجموعة العمل في عام 2003 مهمتها بحث إمكانية إشراك تلك المنظمة في وضع ما يمكن اعتباره مجموعة من المواصفات القياسية التي يمكن استخدامها على نطاق واسع لتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال[1].

2- المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن فكرة المسؤولية الاجتماعية مثار جدل بين المفكرين والعلماء وممارسي الإدارة، ولكل منهم وجهة نظره المقنعة ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أهم المؤيدين والمعارضين لفكرة المسؤولية الاجتماعية:

(1): لبنى الكنز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة** ميدانية بمؤسسة سوناطراك –سكيكدة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،2008-2009، ص 41.

1.2. الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:

يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:[1]

- المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه، لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرباح على المدى البعيد إذ تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها بتحقيق الأرباح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة لتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

2.2. الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية

تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمؤسسات وهو تحقيق الربح أما الحجج الأخرى فهي كالتالي:[2]

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المؤسسة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمة الحكومية.
- إذا انفردت المؤسسة إنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يعني تحملها تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلبا على موقفها التنافسية في السوق.

---

(1): طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، عمان ،2005، ص69-70.

(2): مرسي البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، القاهرة، دار الكتب المصرية ،2010/2009، ص.53-45.

- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى المؤسسة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسة كونها تستنزف طاقة ليست بقليلة، كما أن المشاكل الاجتماعية هي مسؤولية الدولة فقط.

خاتمة الفصل

و تعتبر المؤسسة شريك فعال في التنمية المستدامة و ذلك من خلال احترام معايير حماية البيئة و العدالة الاجتماعية إضافة إلى تعظيم الربحية، و من هذا المنطلق، فإن أي مؤسسة تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها ، و جب عليها أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه و مدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط في وسطه و هذا بعيدا عن الالتزام بالشروط و المتطلبات الي تفرضها القوانين و التشريعات كحماية البيئة و الحفاظ على الموارد من خلال إدارة النفايات و التقليل من الانبعاثات من غبار و غازات و توفير الصحة و السلامة للعمال و المجتمع المحلي ، فإنه يتحتم على هذه المؤسسات أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية الحياة للعاملين بالمؤسسة بصفة خاصة و المجتمع المحلي بصفة عامة.

كما إن التزام المؤسسات لأداء اجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورتها العامة في أذهان العاملين والزبائن والمستهلكين وكل أفراد المجتمع، إضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث...إلخ

كل هذا يدفع بالمؤسسات إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجية الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وذلك لاستدامة التنمية، إذن هناك علاقة تكاملية بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمؤسسة.

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

مقدمة الفصل

لقد أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل للمؤسسات، وأصبحت هذه الأخيرة أكثر استجابة من السابق في مجال أدائها الاجتماعي، حيث تطلب ذلك انجاز أعمال مسؤولة عن أفرادها العاملين باعتبارهم من أهم الموارد الأساسية،

تسعى المؤسسات الصناعية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إل تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال مجموعة من الآثار السلبية على المجتمع بالاستغلال الغير عقلاني لليد العاملة خاصة من قبل المؤسسات الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التكوين...إلخ).

سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية وإلى كيفية تطبيقها من المؤسسات الصناعية وماهي أهم المعوقات والمحفزات التي تدفع هذه الأخيرة إلى تبني هذا المفهوم ضمن الاهتمامات التسييرية لها.

المبحث الأول: سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الثاني: قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الثالث: أدوات تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ممارسة وسياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عن موضوع المسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها اهتمام المؤسسات بمصالح المجتمعات وتحمّل مسؤولية الآثار الناجمة عن النشاطات المؤسسات على مختلف الأطراف التي تربطها بالمؤسسة مصالح من قريب أو بعيد، وهذه المسؤولية لا تقتصر على الالتزامات القانونية بل تتجاوزها إلى مبادرات تطوعية من المؤسسة.

ونظرا لوجود مشكلات ارتبطت بإهمال المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية ما نجم عن ذلك من فساد اقتصادي واجتماعي، وسنستعرض في هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية وهي كالتالي:

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسة الصناعية.

المطلب الثاني: مميزات المسؤولة الاجتماعية للمؤسسات.

المطلب الثالث: أنماط وركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسة الصناعية

1. تحقيق التوازن بين مصلحة المساهمين ومصالح الفئات الأخرى، وهذا بدوره يخلق نوعا من الإنصاف والعدالة كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع.
2. تحقيق الكفاءة الصناعية للمؤسسة ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع.
3. إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل في نجاح المؤسسة وتحقيقها للأرباح، فلا أقل من مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للمؤسسة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها.
4. تعظيم الأرباح في الأجل القصير واستمرار هذه الأرباح في تطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة المؤسسة في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي إلى توطيد العلاقات مع مختلف الأطراف.

5. استفادة العمال من الأرباح التي تحققها المؤسسة، مما يحقق لهم الرقي والرفاهية باعتبارهم عنصرا من العناصر الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذه الأرباح.
6. استمرار أصحاب المصالح الخارجين في التعامل مع المؤسسة، ذلك أنها توفر لهم الشعور بالأمن وأمان والسلامة. والذي يحقق ذلك هو إمداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة.
7. وهناك من يرى أن متطلبات التي تؤدي إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تتمثل فيما يلي:

- ✓ تغير توقعات المجتمع حول المؤسسات الصناعية.
- ✓ بنية جيدة للمؤسسات الصناعية
- ✓ تحسين صورة المؤسسة في نظر أفراد المجتمع.
- ✓ تجنب الإجراءات الحكومية.
- ✓ حماية مصالح ملاك المؤسسة تقتضي بضرورة ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ التعامل مع المشاكل الاجتماعية قبل أن تتحول إلى مشاكل خطيرة.
- ✓ بممارسة المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى المشاكل خطيرة.
- ✓ إتاحة المجال أمام المؤسسات للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

ويعتبر انتهاج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسة إحدى الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد استراتيجيتها على المدى الطويل وأن هذا الانتهاج يعتبر أيضا إحدى الوسائل التي تحقق لها التميز عن غيرها ويحسن تنافسيتها. فالمسؤولية الاجتماعية هي بذلك أحد العناصر التموقع الاستراتيجي في الأجل القصير الأجل.

وهذا على عكس ما يعتقده الكثير بأن انتهاج المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ظل الصعوبات الاقتصادية لا يعتبر خيارا من بين الخيارات المطروحة أمام المؤسسة بمنحها جملة من الامتيازات شريطة أن يستطيع صاحب المؤسسة الاستفادة من الفرص التي قد يمنحها.

وهناك من الباحثين من يؤيد هذه وجهة النظر وذلك استنادا إلى بعض التجارب التي خاضتها بعض الشركات العالمية الكبرى وذلك بإدماجها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضمن اهتماماتها التسييرية.

2-مميزات المسؤولة الاجتماعية للمؤسسات

ومن بين مميزات المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

- **التنمية الاقتصادية عنصر من عناصر تحقيق الأداء:** إن إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن طرق

وأساليب تسيير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. ويسمح لها بالحصول على آثار إيجابية تسمح بتحقيق وتلبية واستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

- **تثمين جميع موارد المؤسسة:** لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة دون

وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة. وعليه على مسيري المؤسسة أن يحددوا الأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل العمال ورغبات المؤسسة. ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، وتشجيع روح المبادرة، تشيع الابتكار، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين، كل هذه الأمور من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.

- **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة:** تسعى بعض

المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام وتطبيق التنمية المستدامة وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط اقتصادي متقلب ويكون ذلك بمحاولة بالاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة والاعتماد على التمويل الذاتي. بتطبيق سياسة التنمية المستدامة، تهتم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها.

- **الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية:** الفعالية البيئية هي إحدى الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة

الاعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في المجال البيئي. فالفعالية البيئية هي الطريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي. إن تشجع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتوج وإنتاجه وكذلك تفادي تبذير الموارد وتفادي التلوث.

إن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون إلا باحترام التشريعات والقوانين فقط إنها أيضا أداة تربط بين الأداء البيئي والمردود المالي. فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق إيجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية.

- **انتهاج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عنصر من عناصر الاندماج:** إن تطلعات المجتمع المدني

في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع وعليه فيجب أن تتصرف المؤسسة تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل أصحاب المصالح. وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي. فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقيم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية ولكن أيضا على أساس مجموعة من البيانات أو المعايير واسعة المجال وأهمها المساهمة في خلق مناصب العمل والمساهمة في الحياة الاجتماعية المحلية خاصة منها وغيرها.

- **مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات:** تحاول الهيئات المالية الخاصة منها القارضة

مراعاة الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها وهذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة. بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي لا تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذلك. كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.

المطلب الثاني: أنماط وركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

1. أنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة[1]

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المناهج المتعددة، يمكن أن نجملها في المناهج التالية:

أ- **المنهج الأول:** يقوم هذا المنهج على أساس بلورة التوجهات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، في شكل ثلاثة أنماط والمتمثلة في:

([1]) : وهيبة مقدم ، **تحسين الأداء البيئي الاجتماعي و البيئي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية** ،الملتقى الدولي حول التساؤلات و الإمكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة المصادر النمو.
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68347/posts/159111

- **النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية:** التي تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر والقوى المتحكمة فيه وبالتالي فإن التزامات الإضافية الأخرى ترجع إلى تقدير المؤسسة، بما لا يؤثر على أهدافها الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق الأرباح.
- **النمط الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية:** والذي ظهر على أساس الاستناد إلى النقد الموجه إلى النمط الاقتصادي، من خلال أن عمل المنظمة يفترض أن يتسع ليشمل مجمل الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، وأن تنتقل مسؤولية الرقابة على الأعمال المجتمع من مسؤولية الخاصة إلى المسؤولية العامة.
- **نمط التكلفة الاجتماعية:** ويعتبر النمط الأكثر تطورا لطبيعة العقد الاجتماعي والذي أضاف أعباء ومسؤوليات جديدة مفروضة على المؤسسات، وبالتالي ما تتحمله هذه الأخيرة من مسؤولية اجتماعية تحسب كغيرها من التكاليف في ظل بدائل متعددة للقرار.

ب- **المنهج الثاني:** يرتكز هذا النموذج على أن المسؤولية الاجتماعية تتلخص في بعدين أو نمطين أساسين هما:

- **النمط الكلاسيكي التقليدي:** هذا النمط لا يبتعد كثيرا عن النط الاقتصادي المشار إليه سابقا، والذي يهدف على تعظيم الأرباح، ويعتبر أن العمل سلعة تباع وتشترى في ضوء العرض والطلب.
- **النمط الإداري:** يحاول تقليص الفجوة بين المنفعة الذاتية للمؤسسة والمنفعة العامة من خلال العلاقة مع المستهلكين والتي تقوم على أساس الموازنة في المصالح بنفس العلاقة مع مجهزي المواد الأولية للمؤسسة.

- **النمط البيئي:** الذي جاء كرد فعل للتطور الذي عرفته المؤسسات وتغير بيئة عملها ما فرض على هذه الأخيرة توسيع مسؤولياتها الاجتماعية لتشمل فئات وأطراف متعددة، خاصة المحافظة على البيئة وتحقيق نوعية حياة أفضل للعاملين والمجتمع ككل.

ت- **المنهج الثالث:** يعود الفضل في إكتشاف هذا المنهج إلى الباحث Carroll والذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية متمثلة في:

الشكل رقم(3): يوضح هرم المسؤولية الاجتماعية عند Carroll

المسؤولية الأخلاقية

المسؤولية القانونية

المسؤولية الاقتصادية

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، الأردن ،2008، ص.83.

ورغم تعدد وتنوع مناهج دراسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، إلا أن هذه المناهج تتكامل فيما بينها بشكل يؤدي إلى عدم وجود تتعارض بين الأراء المطروحة.

2. ركائز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تتحدد أهم سمات المسؤولية الاجتماعية من خلال الركائز التالية:[1]

- **انتفاء المسؤولية القانونية: تعني** المسؤولية الاجتماعية قيام المنظمة تلقائيا بالقيام ببعض النشاطات الاجتماعية. وليس استجابة للقوانين، فالمسؤولية الاجتماعية تبدأ حيث ينتهي القانون.
- **غياب المسؤولية التعاقدية:** لا يجب أن يتم الالتزام الاجتماعي وفاءا لأي صيغة تعاقدية مع أّي منظمة أخرى، بل هو عمل طوعي ترى المنظمة أنها ملزمة بأدائه كونها مواطنا صالحا.
- **استبعاد حسابات الربح والخسارة:** يجب ألا يرتبط قرار ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدراسة احتمالات الربح والخسارة.

- **توفر الأساس التطوعي:** في غياب المسؤولية القانونية والتعاقدية ومع استبعاد حسابات الربح والخسارة، يصبح قيام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية أمرا تطوعيا بحتا.

(2) : **منصور** العور ، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات ماهيتها و ركائز الخمسة ،موقع رسالة التميز ، (2010/02/02) ،www.excellencemag.org

الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي أو الخيري

العمل التطوعي هو أحد أشكال تحمل المسؤولية من قبل فرد أو جماعة، ولا يجب حصر المسؤولية الاجتماعية في العمل التطوعي. إذن فالمسؤولية الاجتماعية لا تقف عند التبرعات والبرامج الخيرية. فثمة مجالات أخرى للعمل يجب ان تلتزم بها المؤسسات يعود نفعها على المجتمعات. من هذه المجالات تنظيم وإدارة الاعمال وفق مبادئ أخلاقية ودعم الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة. والحفاظ على الموارد الأساسية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان والعمل، والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

على اعتبار أن المؤسسات الصناعية من أكثر الأطراف تأثيرا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإن اهتمامها بالمواصفات العالمية يعدّ حتميا ولازما، فهي مطالبة بالتصرف المسؤول تجاه المجتمع والبيئة عند القيام بمختلف نشاطاتها الصناعية.

وقد اهتمت كبرى الشركات الصنعية العالمية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وحرص البعض منها على التزام بالمواصفات العالمية كأداة يمكن من خلالها معرفة مدى التزامها اتجه المجتمع واتجاه البيئة،

غير أن المؤسسات الجزائرية لاتزال بعيدة عن تبني هذه المواصفات الدولية الهامة في أنظمتها الدارية واهتماماتها التسييرية. ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأوّل: أهم سياسات المسؤولية الاجتماعية على المستوى وظائف المؤسسة.

المطلب الثاني: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها

المطلب الثالث: تحسين أداء المؤسسة الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية

المطلب الأوّل: أهم سياسات المسؤولية الاجتماعية على المستوى وظائف المؤسسة

لا تقف المسؤولية الاجتماعية عند حد كونها إطارا تلتزم به منظمات الأعمال، وإنما من المهم أن ينعكس هذا الإطار العام على مستوى باقي مستويات الإدارية من خلال وضع آليات وأساليب عمل مسؤولة وأخلاقية على المستوى كل وظيفة ونشاط إداري في المنظمة.

1. المسؤولية الاجتماعية على مستوى إدارة المشتريات والتخزين

تتمثل أهم الممارسات المسؤولة اجتماعيا والتي تتم على مستوى إدارة الشراء والتخزين فيما يلي:

المعايير الاقتصادية

- الاشراف على تنفيذ خطة مشتريات طبقا لسياسات وأنظمة المؤسسة.
- توفير الاحتياجات من مستلزمات الإنتاج بالكفاءة المطلوبة.
- التفاوض على السعر، الضمانات، شروط التسديد ...
- متابعة واعتماد تقييم الموردين الحاليين والمرتقبين وحسب اختيارهم.
- تحقيق الربح في المؤسسة من خلال تخفيض نفقات الشراء ونفقات التخزين.
- اختيار المخزون المناسب وتنظيمه داخليا وتزويده بالمعدات اللازمة.

- الرقابة على المخزون بشكل دائم وهي تشمل ترتيبات الصرف والاستلام وتحديد مستويات التخزين.
- التصرف بكفاءة في الفضلات والمهملات. توفير ظروف التخزين المناسبة لكل سلعة، وتسجيل البيانات عن حركة المخزون.
- تشمل وظيفة التخزين عمليات حفظ المواد والحفاظ عليها في أماكنها بالمخازن وترقيمها وحمايتها والرقابة عليها وجردها.

المعايير الاجتماعية والأخلاقية

- الاهتمام بشراء المواد ذات الجودة العالية والحرص على توفير أفضل ظروف عند تحزينها.
- الحفاظ على حقوق العاملين على مستوى إدارة المشتريات والتخزين ومنحهم حقوقهم كاملة.
- مراعاة معايير الصحة والسلامة عند الشراء حتى وإن كانت الأسعار مرتفعة.
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في قسم المشتريات والتخزين.

المعاير البيئية

- تجنب إنتاج الفضلات والتي تؤثر سلبا على المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسة.
- الحفاظ على معايير الجودة والتأكد من احترام الالتزامات القانونية، وتقييم دقيق للتكاليف الإجمالية.
- محاولة الحصول على المواصفات العالمية المتعلقة بالجودة وحماية البيئة.
- توفير الظروف اللازمة للحفاظ على جودة وسلامة السلع المخزونة.

2. المسؤولية الاجتماعية في إطار وظيفة الإنتاج والعمليات

- سلامة العاملين وسهولة حركتهم وأهمية توفير النظافة والأمن في مكان العمل والتهوية وتجنب التقليل من الضوضاء في المكاتب الإدارية.
- معالجة مخلفات الإنتاج (الضوضاء، التلوث،) وترشيد استخدام الطاقة واستخدام الآلات والأجهزة الأقل تلويثا وإهدارا للطاقة أو المواد.
- تجاهل الصيانة قد يؤدي إلى كوارث بيئية كما هو الحال في المنشآت الصناعية المنتجة لمواد قد يرافقها من سموم وأبخرة ملوثة. فالصيانة هي التزام أخلاقي تجنب المؤسسة الوقوع في مشكلات كثيرة.

3. المسؤولية الاجتماعية في إطار وظيفة تسيير الموارد البشرية:

- الاعتماد على الأسس القانونية في الوظائف وفي تقييم نتائجها.
- تأمين حقوق المتقدمين للوظائف (ضمان النزاهة والشفافية في عملية التوظيف)
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمتقدمين للوظيفة والحفاظ على سرية معلوماتهم والرد عليها.
- متابعة وتوثيق أداء العاملين وتشخيص جوانب التميز والتدني في أدائهم وتقييم تطوره.
- يتطلع العاملون والموظفون إلى الأمان والثقة في وظائفهم وأنهم لن يفقدونها وعلى المدراء والمشرفين طمأنتهم ما أمكن في هذا الجانب.
- إقامة دورات التدريب والتكوين المستمر للعاملين لتحسين مستوى أدائهم.
- عدم التهديد بالفصل او الطرد من الوظيفة فإن هذا الأسلوب يسبب الإحباط لدى العاملين، وعلى المدراء والمشرفين تفادي هذا النوع من التهديدات.
- توفير كل متطلبات الصحة والسلامة المهنية والالتزام بالتشريعات الخاصة بها والسعي إلى توفير جو من الراحة والمتعة مكان العمل.

المطلب الثاني: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها

1. معايير قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هناك أربعة معايير أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية[1]:

1.1 معيار الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع التكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء

(1): محمد فلاق وقدور بنافلة، **المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية جيزي، موبليس، نجمة، التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص.10.

العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية تدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

2.1. معيار الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

3.1. معيار الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة التكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات

المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم التكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4.1. معيار الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج[1]: وتشمل كافة التكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على الجودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

2-مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تنقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب ESTEO إلى ما يلي:

1- مجالات المساهمات العامة[2]

ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية للعاملين وتوفير وسائل النقل لهم مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة وفيما يلي بعض الأنشطة الخاصة بمجال المساهمات العامة:

- **البذل في سبيل الإنسانية:** تدعيم المؤسسات العلمية، تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.
- **المواصلات والنقل:** توفير وسائل النقل للعاملين.

(1): محمد فلاق وقدور بنافلة، مرجع سابق، ص.10.

(2): بوبكر محمد الحسن، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة باتنة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص.18.

- **لإسكان:** المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، إنشاء مساكن للعاملين.
- **الخدمات الصحية:** توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بصحة العاملين بالمؤسسة.
- رعاية مجموعة معينة من الأفراد: المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

2- مجال الموارد البشرية

إعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي

وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع، كما يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة في توفير فرص العمل.

بالإضافة إلى أن المؤسسات لهذا المجال لما له من نتائج اقتصادية إيجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من الأخطار المهنية يؤدي إلى زيادة كفاءتهم الإنتاجية وفيما يلي بعض الأنشطة الخاصة بمجال الموارد البشرية:

- **سياسات التوظيف:** توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، قبول التوظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية وقبول توظيف الأفراد المعوقين.

- **تحقيق الرضا الوظيفي:** منح أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات العاملين وتحقق لهم فرص متساوية للترقية، إعداد برامج تدريب لزيادة

مهارة العاملين، المحافظة على الاستقرار للعمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة، تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

3- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية[1]

هذا المجال يعتبر من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخالفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات.

فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من النفقات ويتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى التخفيف والتقليل من الإضرار بالبيئة من خلال:

- **المساهمات البيئية:** تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء، تصميم المنتجات وتصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

4- مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة[1]

تتضمن هذه الأنشطة القيام ببحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص المنتوج وبطريقة استخدامه، وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام، وعلى ضوء ما تقدم فإن الأنشطة الخاصة بمجال المنتوج على النحو التالي:

- **تحديد وتصميم المنتجات:** القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات الزبائن، تعبئة المنتجات بشكل

يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

- **تحقيق رضا المستهلكين**: بيانات المنتوج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدن الصلاحية، القيام ببرامج إعلامية تعرف الزبائن بخصائص المنتوج وطرق ومجالات استخدامه، توفير مراكز خدمة لصيانة المنتوج.

المطلب الثالث: تحسين أداء المؤسسة الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية

إنّ تبني ممارسة المسؤولية الاجتماعية من خلال المواصفات العالمية من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي والبيئي في المؤسسات الاقتصادية سواء الخاصة أو العمومية منها، ويجعل منها محركا من محركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لذلك تسعى الكثر من المؤسسات والخاصة منها بالتحديدي إلى تبني المواصفات العالمية للتقييس وإن لم تكن هذه المكاسب ذات طابع مادي بشكل مباشر إلا أنّها تقود في النهاية إلى تحقيق الهدف المادي لذه المؤسسات وإن كان على المدى البعيد.

لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تعتبر عاملا لخلق العديد من المزايا التنافسية لصالح المؤسسات.

(1): بوبكر محمد حسن، مرجع سابق، ص.19.
(2): بوبكر محمد حسن، مرجع سابق، ص.20.

تعتبر المواصفات والمعايير القياسية مرتكزا أساسيا في التنمية الاقتصادية والصناعية، فما يزال القطاع الصناعي يعاني مشكلة في تدني مستوى المنتوجات المصنعة محليا وذلك على الرغم من حصول العديد من المؤسسات الصناعية على بعض المعايير العالمية مثل أيزو 9001 وأيزو 14001 إلا أنّ عددها يبقى قليل.

وقد ارتبط دواع نشأة المسؤولية الاجتماعية بالتحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية حيث نجد:

- ✓ **مراعاة حماية البيئة وعدم الاضرار بها:** تعتبر الصناعة المستخدم الرئيسي للموارد الطبيعية، لذلك فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة التلوث، وتتفاقم هذه الظاهرة كثيرا كلما أهملت الشركات الصناعية تحمّل تبعيات نشاطاتها التي تؤدي إلى تلويث البيئة. فكلما غاب الوعي البيئي لدى الشركات كلما تفاقمت الظاهرة.
- ✓ ولا شك أنّ أجندة حماية البيئة والحفاظ عليها، وتبني سياسات الدارة البيئية في المؤسسات الصناعية ما كان لها أن تظهر لولا تزايد ضغوطات المنظمات الغير حكومية في هذا الإطار، وفرض القانين المالية والدولية التي تحفظ البيئة وسلامتها.

- ✓ **ظهور معايير الجودة العالمية التي تتعلق بالمنتجات الصناعية:** يشهد القطاع الصناعي ثروة حقيقية في التطوير والتصميم والنتاج واستعمال التكنولوجيات الحديثة، هذه الثروة هي نتيجة حتمية لازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات الصناعية في سبيل الظفر بإرضاء الزبون. فأصبحت مطالبة تبني التوجهات السليمة في سبيل تحقيق هذه الجودة ويتم ذلك بعدة أدوات.

- ✓ **الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ودمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول:** تحتاج التنمية المستدامة إدارة كفؤة وأخلاقية للموارد والثروات الطبيعية واستخدام أساليب تقنية نظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا، مع ترشيد استعمال الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، كل ذلك يعادل من مسار التنمية الصناعية ويعزز من استدامتها. وتعمل اليوم العديد من الدول عللي تضمين هذه المتطلبات ضمن الاهتمامات اليومية للمؤسسة.

- ✓ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية: ترسخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أوّل ظهور له في الدول الصناعية الكبرى التي تحتضن كبريات الشركات الصناعية العملاقة. ولقد زاد الاهتمام البيئي والاجتماعي لهذه المؤسسات الصناعية بعد وقوع الحوادث المدّمرة للبيئة والبشرية.
وتستمد هذه الشركات الصناعية واجباتها تجاه المجتمع انطلاقا من القوة الاقتصادية التي تتمتع

بها، وامكاناتها المادية والبشرية والمالية الكبيرة التي تمكنها من لعب دورها الاجتماعي والاقتصادي على أكمل وجه.

المبحث الثالث: أدوات تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسة

في السنوات الأخيرة تزايد عدد المواصفات القياسية التي بواسطتها تساهم المؤسسة الصناعية في الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة. فبعض المواصفات القياسية الصادرة من المنظمة العالمية للتقييس الأيزو(ISO) والبعض منها صدر من هيئات دولية أخرى. ومن هذه المعايير والمواصفات ما هو خاص بالجدوة ISO 9001-2000وأخرى خاصة بالبيئة ISO14001 ومنها ما هي خاصة بالصحة والسلامة المهنية OHSAS18001.

والجدول التالي يبين مختلف المراجع المعروفة والمرتبطة بمفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وتعتبر الأدوات معايير مفيدة للمؤسسات المتبينة لمسؤوليتها الاجتماعية، ومن أشهر المراجع نذكر معايير الأيزو (ISO) وSD21000.[1]

ومن خلال هذا المبحث سيتم العروج على ثلاثة مطالب أساسية كالتالي:

المطلب الأوّل: المواصفات القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس الأيزو.

المطلب الثاني: المواصفات القياسية الصادرة من منظمات وهيئات أخرى.

المطلب الثالث: إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية.

الجدول رقم (5): المراجع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وأهدافها.

المرجع	الهدف
ISO 9001	إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء. زيادة رضا العملاء عن طريق التنفيذ الفعال للنظام.
ISO 14001	وضع وتقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المؤسسة من أجل التعريف بالسياسة والأهداف البيئية والامتثال بها.
ISO 22000	جعل المؤسسة معنية بالرقابة الغذائية الذاتية مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من

[1]: بوبكر محمد حسن، مرجع سابق، ص.20.

	التقييم والمتابعة.
OHSAS 18001	الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها الأفراد فيما يخص الصحة والسلامة في العمل. التحسين المستمر لنظام التسيير المعمول به في المؤسسة.
SA 8000	إظهار الفئات المستفيدة أن سياسات وعمليات وممارسات المؤسسة تتوافق والحقوق الأساسية للعمل.
SD 21000	بدء وتنظيم وتنفيذ التنمية المستدامة.

Source : Sofiane DOUAH, **Entreprenariat durable : facteur d'engagement des entreprenariat durable,** mémoire fin d'études en vue **'PME dans processus D** d'obtention de magister en science de gestion option : management, Ecole supérieure de commerce, Alger, 2008-2009, p.22.

المطلب الأوّل: المواصفات القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس الأيزو

المنظمة الدولية لتقييس الأيزو هي اتحاد دولي لهيئات المواصفات الوطنية ومنظمة غير ربحية، مقرها في جنيف أنشئت عام 1946 وبدأت فعليا عام 1947 وتضم في عضويتها ممثلين عن أكثر من 157 هيئة تقييس وطنية وجهات أخرى. وقد صدر من هذه المنظمة العديد من المواصفات منها ما هو متعلق بالإدارة ومنها ما هو متعلق بالمنتجات والخدمات.

إنّ أهم المواصفات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة هي عائلة المواصفة الدولية الايزو 9000 والأيزو 14000 والأيزو 22000 فالأولى تتعلق بأنظمة إدارة الجودة والتي تسعى الي تحقيق أعلى مستويات الاشباع للزبائن وبالتالي تتعلق بأنظمة إدارة البيئة والتي تسعى الى احترام المؤسسة للبيئة الطبيعية وللمجتمع المحلي. أما الثالثة فهي خاصة بتوفير شروط النظافة والصحة للمنتجات الغذائية وهي تسعى الى وضع نظام للإدارة هدفه حماية المستهلك.[1]

1.1. المواصفات القياسية لنظام إدارة الجودة إيزو9001:

لقد صدرت هذه المواصفة لأول مرة سنة 1987 ثم تمت المراجعة الأولى سنة 1994 وتمت مراجعها ثانية سنة 2000، ثم تمت مراجعتها سنة 2008 لتتم مراجعتها أخيرا سنة 2015.

(1): صالح الراشيد، **التميز في الأداء: ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال**، مجلة آفاق اقتصادية، مجلة فصيلة متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد 29 العدد 116، 2009، ص.127.

ولقد تم طرح المواصفة القياسية أيزو 9001 بغرض إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها الإدارية وتجعل من إشباع رغبات الزبون أحد مقومات النجاح والبقاء والتميز. ونظام إدارة الجودة المطابق للمواصفة القياسية الأيزو 9001 هو "النظام يتكون من سياسات الشركة وإجراءاتها وخططها ومصادرها وعمليتها وتدرج السلطة فيها، وذلك لتحقيق جودة المنتوجات أو الخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن وأهداف المؤسسة."[1]

ويشمل هذا النظام كلا من عمليات الشراء والبيع واختيار المواد والأفراد والتصاميم وتخطيط التصنيع والإنتاج والفحص والاختبار والتعبئة والتغليف وحفظ المواد والتوزيع والتركيب والتشغيل والصيانة والرقابة على الجودة وخدمات ما بعد البيع والمحافظة على البيئة.

وتكمن أهمية بناء أنظمة إدارة الجودة وفق المعيار الايزو 9001 في[2]:

- التحسين المستمر لجودة الأداء.
- تلبية احتياجات الزبائن الداخليين والخارجيين.
- تعزيز العمل الجماعي وترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة الفعالة.
- رفع مهارات العاملين وقدراهم.
- تقوية الولاء للعمل والمؤسسة.
- تحسين وتطوير مستمر في كافة العمليات الفنية والإدارية.

ويمكن تلخيص أبرز فوائد أنظمة الجودة تبعا لأيزو 9001 فيما يلي:[3]

- تحسين صورة المؤسسة، وتشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة ككل.
- تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة، والمساهمة في زيادة تنصيبها السوقي.
- زيادة المبيعات ومن ثم الأرباح الاحتمالية وبالتالي تخفيض التكاليف.
- التصميم الجيد للمنتجات وضمان جودة التنفيذ.
- الاستخدام الأمثل لمختلف موارد المؤسسة.
- رفع الروح المعنوية للعاملين.

2.1. المواصفات القياسية للإدارة البيئية الأيزو 14000 إصدار 2004

(2): محمد عبد العال النعيمي و8آخرون، **إدارة الجودة المعاصرة**، دار اليازوري، عمان، الأردن،2008، ص.43.

إن أهم أدوات تحقيق دمج التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات الإدارية لمسيري المؤسسات هو الاعتماد على نظم للإدارة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة هو المنظومة العالمية للمواصفات القياسية الايزو في إطار المواصفة ايزو 14000.

وتعرف هذه المواصفة الإدارة متطلبات الإدارة البيئية لتمكين المؤسسة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات التشريعية والنواحي البيئية الهامة وذلك بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في النظام حماية البيئة مع إيجاد توازن مع احتياجات البيئة.
أما عن مجالات تطبيق هذه المواصفة فهي تخص أي منظمة ترغب في:[1]

- تطبيق والمحافظة وتحسين نظام إدارة البيئة.
- التأكد من مطابقة لنظامها للسياسة البيئية التي وضعتها.
- إظهار هذا التطابق للآخرين.
- التسجيل للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة من منظمة خارجية.

ويمكن حصر فوائد الحصول على شهادة الايزو 14001 فيما يلي:

- تقليل الفاقد والحد من التلوث.
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.
- التحسين المستمر.
- تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي.
- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يزيد من قدرة الشركة على تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوروبية.

3.1. المواصفة القياسية ايزو 22000 اصدار 2005 (الهاسب HACCP) لإدارة أنظمة سلامة الغذاء.

إن الأيزو 22000 هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية منذ انتاجه حتى استهلاكه، هذا النظام هو المعترف به دوليا في مجال سلامة الغذاء، وقد تم تدعيمه سنة 2005.

(1) : ADEME France, **l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification iso 14001/EMAS des entreprises industrielles**, Service économie de l'ADEME, France, Juillet, 1999, p.32.

وهذا النظام يعنى بسلامة الغذاء من خلال تحديد الأخطار التي تهدد سلامته، سواء كانت بيولوجية أو كماوية أو فزيائية، ومن ثم تحديد النقاط الحرجة التي يلزم السيطرة عليها لضمان سلامة المنتج.

وتشتمل مواصفة الايزو 22000 على ما يلي:

- معرفة الأخطاء التي يمكن أن تحدث في كل مرحة من مراحل التصنيع.
- العمل على مراقبة العمليات.
- تسجيل ما يحدث وسلامة الغذاء خلال مرحلة الإنتاج.

المطلب الثاني: المواصفات القياسية الصادرة من منظمات وهيئات أخرى

1- نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001

إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS هو "نظام يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاط المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها[1]

لقد تم تطوير هذا المعيار الدولي والمتفق عليه بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية سنة 1999 وكان يسمى OHSAS 18001: 1999 وعندما تم إدخاله ضمن المعايير البريطانية يسمى بالمواصفة OHSAS 18001 :2007 BS.

ويهدف هذا المعيار إلى وضع نظام للصحة والسلامة من شأنه أن:[2]

- يقلل إلى الحد الأقصى ممكن من المخاطر على العمال وعلى الأطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة إلى أخطار قد تؤثر على صحتهم وسلامتهم في العمل بفعل النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- إثبات أن هذا النظام قابل للحصول على شهادة مطابقته للمعيار الذي وضع على أساسه ويكون ذلك بعمليات التقويم الذاتي.
- التحسين المستمر لهذا النظام.

[1]: Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, 2004, p.98.

[2]: **Octave** GELINIER et autre، **développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable**, ESF Editions, France, 2005, p.94.

ومن بين أهم التغييرات التي أدخلت على المواصفة هو التأكيد بشكل أكبر على الصحة أكثر من مجرد السلامة، والتحسين الواضح في الدمج بينها وبين المعيار البريطاني/ايزو لنظام إدارة البيئة BSوتوافقهما مع نظام إدارة الجودة BS EN ISO 9001 :2000. والهدف من ذلك من أجل تمكين المنظمات من التطور من خلال ما يطلق عليه النظم الإدارية المتكاملة.

2- معيار المساءلة الاجتماعية SA 8000

المعيار SA8000 والذي يدعى أيضا بنظام المساءلة الاجتماعية فهو "مواصفة دولية تعمل على تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات."[1]

تقدم هذه المواصفة "متطلبات ومنهجية تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل، بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل الاجباري والصحة والسلامة المهنية وحرية التجمع وعدم التمييز والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها. من أجل الحفاظ على ظروف عمل جيدة وتحسين الظروف القائمة. بواسطة هذا المعيار يمكن ضمان الحد الأدنى لحقوق العمال."[2]

إن البنود الرئيسية التي تضمنتها وثيقة SA 8000 والخاصة بالشروط والمتطلبات المعيارية القياسية للمساءلة الاجتماعية تشتمل الآتي:[3]

- **منع عمالة الأطفال:** يجب على الشركات أن تتعهد بعدم استخدام أو توظيف الأطفال الذين يقل سنهم عن 15 سنة وأن هذه الحالة سياسة متبعة من سياسات الشركة حيث يجب أن تتواجد من هم في هذه السن في المدارس كذلك الالتزام بعدم توظيف الفئة العمرية الأقل من 18 سنة خلال فترة دوام المدارس وبساعات عمل محدودة كذلك عدم تشغيلهم في بيئة عمل غير صحية أو لا تتوفر فيها شروط الأمان.

(1) : Mohamed ENNACEUR, **les nouvelles voies de l'audit social, université d'été de l'institut de l'audit social**, Toulouse, France, 29-30 aout 2001.p.2.

(2) : Jaques IGALENS et Jean Marie PERETTI, **contribution de l'audit social au respect des droits sociaux fondamentaux**, 6e UNIVERSITE DE PRINTEMPTS DE L4AUDIT SOCIAL, compétitivité et normes sociales internationales, Tunis,Tunisie,21-22mai 2004,p240-241.

(3) : Groupe One, Guide de l'entreprise responsable, Editions, Labor, Bruxelles, Belgique, 2003, p.18-19.

- **عدم ممارسة العمالة القسرية بأي صورة من الصور:** وكذلك الالتزام بعدم حجز الأوراق الثبوتية للعاملين (جوازات السفر أو وثائق اثبات الشخصية أو غيرها) وكذلك عدم حجز المرتبات والأجور أو جزء منها للضغط على العاملين للبقاء في العمل.
- **تهيئة مناخ أو بيئة عمل تتوفر فيها الشروط الصحية الإنسانية:** كل مستلزمات السلامة والأمان، حيث تلتزم المؤسسات بوضوح بتوفير أدوات السلامة والملابس الواقية والأحذية والنظارات والقفازات وغيرها مما يساعد العامل على أداء عمله بشكل آمن دون مخاطرة. كذلك من واجب المؤسسات زج العاملين في العاملين في دورات تدريبية خاصة بالأمن والسلامة المهنية مع الاهتمام بالنظافة وتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها من مستلزمات العمل الصحية.
- **كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية:** وممارسة المساومات الجماعية للحصول على حقوقهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتجنب الإساءة أو الممارسة التمييز أو بث الفرقة بينهم.
- **ضمان العدالة في التعامل بين جميع العاملين:** وفق كفاءتهم وعدم التمييز أو ممارسة العنصرية سواء في التعيين أو الترقية أو إتاحة فرص التدريب أو الأجور والمكافآت أو الفصل من العمل أو الإحالة على التقاعد لأسباب غير موضوعية.
- **مراجعة وتدقيق الضوابط التأديبية:** وعدم السماح بتوجيه عقوبة جسدية أو نفسية أو لفظية للعامل حيث يجب أن تتبع القواعد والإجراءات القانونية بدون تطرف.
- **الأجور والمكافئات أو التعويضات المدفوعة للعاملين:** يجب أن تكون وفق القوانين واللوائح المنظمة لهذا الأمر وأن المؤسسات يجب أن تلتزم بها مع مراعاة أن تكون الأجور مدفوعة كافية لسد الاحتياجات الأساسية للعامل مع السماح باقتطاع جزء من الأجور كعقوبة. كذلك يجب السماح للعامل بالاطلاع على كافة التفاصيل الخاصة بالأجور التي يتقاضاها والحسومات التي جرى اقتطاعها.
- **الالتزام بالفترات الزمنية للعمل:** حيث لا يتجاوز 48 ساعة عمل أسبوعيا وبحد أقصى 60 ساعة عمل أسبوعيا، وأن العمل الإضافي يجب أن تدفع مقابله أجور مجزية كذلك فإن من حق أي عامل الحصول على أي يوم راحة.

3- المعيار SD 21000

إن المعيار SD21000 هو بمثابة دليل يسمح بمراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات من طرف المؤسسة وكذلك في الإدارة يم وضعها من طرف

AFNOR فوفق هذا، يمكن للمؤسسات مراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في استراتيجيات وإدارة المؤسسة وذلك باللجوء إلى استعمال أدوات مبسطة تسمح للمؤسسات بأجراء تقييم ذاتي لها وبواسطتها يمكن لها أن تفكر بشكل جدي ومستقل دون اللجوء إلى الاستعانة بجهات خارجية للاندماج في سياسات التنمية المستدامة.[1]

ويسمح هذا المعيار بالأخذ بعين الاعتبار رهانات التنمية المستدامة في استراتيجية وإدارة المؤسسة. فهذا المعيار عبارة عن وثيقة تساعد المؤسسة وتدلها على اختيار ووضع استراتيجية للتنمية المستدامة. فمن خلالها يكون باستطاعة المؤسسة أن تحدد رهانات التنمية المستدامة التي تهمها مراعية في ذلك احتياجات ومتطلبات ورغبات أصحاب المصالح. بالإضافة إلى أن هذه الوثيقة من شانها ان تغير من أنماط الإنتاج والاستهلاك بحيث تعتمد على ممارسات صناعية جديدة يراعى فيها التصميم والتصنيع الايكولوجي. [2]

المطلب الثالث: إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عاملا فعالا لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة وتعزيز تنافساتها يجب على هذه المؤسسات تكييف ممارساتها الإدارية والتجارية بما يلائم متطلبات المسؤولية الاجتماعية، كما يجب التنويه إلى أنه لا توجد منهجية وحيدة تطبق على جميع المؤسسات وإنما هي تابعة للوضعية الراهنة للمؤسسة ومواردها والأهم هي ثقافة مسيريها. وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة يكون ذلك بتحمّلها لمسؤوليتها الاجتماعية والممتثلة فيما يلي:

- تعتبر بعض المؤسسات أن تطبيق هذا المفهوم جد مكلفة بينما في الحقيقة هو استثمار طويل المدى، حيث تسمح التكنولوجيا النظيفة التي فعلا تكلف المؤسسة مبالغ كبيرة لتطبيقها بتقليص استهلاك المياه والطاقة، إنتاج كميات أقل من المخلفات إضافة إلى تخفيض من حدة التلوث والمخاطر المهنية.
- من المهم أن تقتنع المؤسسة أن تبني المسؤولية الاجتماعية ليست عملية تطبيق على مرحلة واحدة وإنما هي عملية مستمرة في الزمن تستهدف التحسين المستمر، وترتبط بقناعات

(1): العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.ص.130.

(2): العايب عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص.131.

المسيرين حول أهميتها وفوائدها وما يمكن أن تساهم به هذه الأخيرة لتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية.

- ❖ تلتزم المؤسسة بتطبيق التنمية المستدامة من خلال اقتناع الإدارة العليا تشخيص موارد المؤسسة، تحديد الأهداف، تحديد وترتيب متطلبات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة إضافة إلى العمل بالمقاييس الدولية المرتبطة بالجودة.
- ❖ يمكن للمؤسسة إثبات التزاماتها بالعمل بالتنمية المستدامة عن طريق عدة وسائل أهمها: تأسيس موقع انترنت يوضح رؤية المؤسسة حول التنمية المستدامة، نشر تقارير سنوية لأهم النشاطات التي قامت بها، السعي للحصول على المقاييس الدولية، إنشاء أفواج عمل للمساعدة على تطبيق التنمية المستدامة واستعمال الشعارات التي تدل على احترام وحماية البيئة.

❖ فوائد تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في المؤسسة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصناعية تتضمن لها تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئة، الاجتماعية، والاقتصادية واستمراريتها، وفيما يلي مجمل فوائد تطبيقها:

- ✓ استمرار وتطور نشاط المؤسسة: تهدف المسؤولية الاجتماعية قبل كل شيء الى استمرارية وديمومة المؤسسات وذلك تحت ظروف اقتصادية غير مستقرة، من خلال التركيز على الجودة الشاملة وعرض منتجات وخدمات بأسعار مقبولة ومنافسة.
- ✓ إدماج البعد الزمني ضمن الاستراتيجية: لضمان ديمومة المؤسسات يجب إدراج البعد الزمني ضمن استراتيجيتها من خلال التخطي ط على المدى البعيد وتجاوز الظروف الاقتصادية الحالية، بحيث تعمل المؤسسة على التوفيق بين متطلبات السوق المستقبلية والحفاظ على تنافسيتها في المدى القصير.
- ✓ تحسين العلاقات مع الأطراف ذات المصلحة: يتعين على المؤسسات المطبقة لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة، خاصة زبائنها عن طريق الاستجابة لمتطلباتهم من حيث السعر، الجودة.

❖ محفزات ادماج التنمية المستدامة

تتمثل هذه المحفزات فيما يلي:

- ✓ صغر حجم المؤسسة ومرونة هيكلها يسهل على المدير اقناع العمال بمشروع المسؤولية الاجتماعية وادماجهم في العمل على تحقيقه من خلال التشاور.
- ✓ تتميز بعض المؤسسات بالطابع العائلي وهو يشجعها على تطبيق المسؤولية الاجتماعية لأن العديد من متطلباتها موجودة أصلا في المؤسسة كالمساواة الاجتماعية والشفافية.
- ✓ إمكانية التعايش مع متطلبات الإقليم الذي تتواجد فيه عكس الشركات متعددة الجنسيات التي تتعامل مع تحديات المسؤولية الاجتماعية بطرق مختلفة بسبب تنوع المناطق التي تنشط فيها.
- ✓ العدد المحدود لمساهمي وملاك المؤسسة يشجع الاتفاق على تبني مشاريع طويلة المدى.

معوقات إدماج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

- ✓ تتمثل أهم العوائق التي لا تسمح بوضع برنامج واضح للمسؤولية الاجتماعية فيما يلي:
- ✓ تعتقد الكثير من المؤسسات أنها غير معنية بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ولا يمكن تطبيقها بسبب إما صغر حجمها أو قلة إمكانيتها، ونقص الدعم الموجه إليها في هذا المجال.
- ✓ تجد بعض المؤسسات صعوبة في تحديد الأولويات الواجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق مبدئ المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ تواجه العديد من المؤسسات صعوبات في تحمل التكاليف المرتبطة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كتكلفة الحيازة على التكنولوجيا النظيفة.

خاتمة الفصل

من أجل المحافظة على نموها واستمراريتها وعلى تموقعها السوقي، عليها أن تقوم بمشاريع استثمارية من بينها تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. حيث تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها الطريقة التي يجب على المؤسسات العمل بها من أجل دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية في صنع القرار ليتم تطبيق أحسن الممارسات والتي تعود بالفائدة على المؤسسات.

وفي وقت تفرض فيه المؤسسات العالمية نفسها في الأسواق سواء المحلية أو العالمية مازالت المؤسسات الجزائرية تسعى إلى اللحاق بالركب وتبني مختلف الممارسات الاجتماعية اتجاه جميع الأطراف المجتمع داخل المؤسسة وخارجها.

الخاتمة العامّة

الخاتمة العامّة

لقد أصبح تبني نظم الإدارة البيئية والمجتمعية أمرا ضروريا لتحسين صورة المؤسسة أمام مختلف الأطراف ذات المصلحة سواء على المستوى المحي أو الدولي وذلك من أجل رفع تنافسيتها، فكلّما كانت المؤسسة تراعي كل جوانب الالتزام البيئي والاجتماعي للمؤسسة كلما كانت تمثل صرورة راقية تعكس من خلالها احتراما للإنسان والمجتمع أو البيئة كلما كان الوضع أمثل سواء للمؤسسة ذاتها أو للمجتمع أو البيئة التي تعمل فيها.

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنّها الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا البيئية والاجتماعية، ويكون دمج هذا الدمج عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة والنظم التي يتم على أساسها تقييم المؤسسات، فلم يعد تقييمها يعتمد على ربحيتها فحسب بل وعلى قدرتها على الاسهام في عملية تنمية المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه، ذلك أنّ المؤسسة كانت وماتزال تلعب دورا هاما ومركزيا في توليد فرص العمل وخلق الثروة. فقد أصبح من المحتم عليها الاطلاع على مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

وعلى الرغم من أنه في الجزائر لم يصل مستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية الخاصة بالجزائر كما وصلت إليه الدول المتقدّمة، إلا أنّه وفي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الجهود الفردية والتطوعية لبعض المؤسسات القطاع الخاص الذين أصبحوا على وعي بمسؤولياتهم الاجتماعية، فمثلا مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات وبعد الدراسة الميدانية التي أجريت على مستواها تبين أنها مؤسسة رغم عدم إدراكها التام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أنّها تتبنى هذه الفكرة اتجاه العاملين بها وكذلك اتجاه المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدّم نجمل نتائج الدراسة في العناصر التالية:

1- لقد أصبح ولابد على المؤسسات خاصة الصناعية الخاصة منها أن تضع التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها التسييرية، حيث أصبحت المؤسسات التي لا تحمل في مخططاتها الأهداف البيئية والاجتماعية تعتبر من المؤسسات الناقصة في نظر المجتمع الاقتصادي. ونتيجة لذلك سعت العديد من المؤسسات في إدماج اهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها وجعلها من أولوياتها.

2- تعّرف المسؤولية الاجتماعية بأنّها المسؤولية الاجتماعية بأنّها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها على نحو تطوعي، بحث تتفاعل بشكل إيجابي مع هذا المفهوم، وينتج عن هذا الالتزام التطوعي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يتحقق إلا بتحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية.

3- يجب على المؤسسة أن تتبنى وتعتمد المعايير الدولية iso 14001، iso 9001، iso 26000، sa 8000.... الخ وأنّ تغير نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

اختبار الفرضيات

انطلاقا من خلفية الدراسة واشكاليتها المستمدة من واقع الظروف الاقتصادية الجزائرية انطلقنا في معالجتنا لهذا الموضوع بمجموعة من الفرضيات من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة "إشكالية إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات التسييرية للمؤسسة الصناعية"، وبالاستناد إلى النتائج السابقة تختبر تلك الفرضيات فيما يلي:

بالنسبة للفرضية 1: تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إدارتها للأعمال بطريقة تستوفي جميع الجوانب الاجتماعية والبيئية، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية مجموعة شاملة من السياسات والممارسات الاجتماعية، وهذا صحيح لأن المؤسسة تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية من خلال الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي للمؤسسة.

بالنسبة للفرضية 2: يمكن للمؤسسة أنّ تحقق أهداف التنمية المستدامة بالمحافظة على الموارد البيئة والبشرية للمؤسسة من خلال تحمل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية باعتبارها مفهوم يراعي تحقيق المصلحة العامة للمؤسسة، وهذا صحيح حيث يمكن إثبات ذلك من خلال:

1.2. **بالنسبة الفرضية** القائلة إن المؤسسة الجزائرية الصناعية الخاصة تلتزم أتجاه العاملين بها باعتبارهم من أهم موارد المؤسسة صحيحة، حيث أنّ الدراسة أوضحت أنّ المؤسسة تلتزم اتجاه عمالها بتوفير لهم الراحة الجسدية والنفسية إرضاء العاملين بمنحهم أجور تتناسب ومنصب العمل، فهي بذلك فتهتمّ تحسين فعالية المؤسسة وصورتها من وجهة العملاء والمنافسين.

2.2. بالنسبة للفرضية: أنّ المؤسسة الصناعية الجزائرية الخاصة تلتزم بالحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة صحيحة، حيث بيّنت الدراسة أنّ المؤسسة تلتزم بالمحافظة على المحيط الذي تتواجد فيه من خلال تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على بيئتها الداخلية والخارجية وذلك من خلال احترامها للمعايير المتعامل بها في مجال نشاطها، بالتوجه إلى تصميم منتجات تقلل من التلوث.

بالنسبة للفرضية 3: أنّ السبب الوحيد الذي يمنع مؤسسة الشفق من اعتماد المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية هو نقص مواردها المالية غير صحيحة، حيث أنّ مؤسسة الشفق والتي كانت محّل الدراسة الميدانية تعتبر أنّ من أهّم الأسباب التي منعتها من اعتماد المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية هي:

- عدم إدراك المؤسسة للمفهوم بشكل صحيح.
- عدم وجود أي دعم من طرف الدولة.
- أنّ تطبيق المسؤولية الاجتماعية يكّلف المؤسسة تكاليف مرتفعة ذلك أنّها تستلزم تكنولوجيا نظيفة.

التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات التي قد تساعد المؤسسة لانتشار وتطبق المسؤولية الاجتماعية:

- ✓ ماتزال فكرة المسؤولية الاجتماعية لم ترسخ في أذهان مجتمع الأعمال لذلك كان من الضروري على الدولة أن تدعم هذه المؤسسات وتوجهها لممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها على الأداء البيئي والاجتماعي، ذلك أنّ العمل المستدام لا يعني فقط تقديم المؤسسات لمنتوجات وخدامات التي ترضي العملاء، وذلك دون المساس بالبيئة.
- ✓ يجب على المؤسسة أنّ تركز اهتمامها على السلوكيات المهنية للعاملين بالمؤسسة مثل المشاركة والرضا الوظيفي، كما تهتم بمنحهم فرص تدريب وتنمية المهارات مما يساهم في بناء مهارات جديدة.
- ✓ نشجع مؤسسة الشفق على تبني نظام إدارة تقوم على تطبيق المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات خاصة تلك المتعلقة بالجودة العالمية والتي تمكنها من تصدير منتوجها والمنافسة على الصعيد الدولي.

- ✓ تشجيع المزيد من اللوائح والتنظيمات والمبادرات التي من شأنها أن تحسن من صورتها أمام المجتمع والسلطات العمومية وذلك من أجل الحصول على شهادة التقييس iso.
- ✓ يجب على مؤسسة الشفق خاصة والمؤسسات الصناعية الجزائرية عامة ألا تركز اهتمامها على المعايير الموجهة لتحسين الجودة فقط بل أيضا تلك المتعلقة بالأداء البيئي وكذلك الاجتماعي.
- ✓ على الرغم من الداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة ""الشفق" إلا أنّها لا تزال غير مؤهلة لتبني إحدى مواصفات التقييس العالمية وذلك لأنّها لعدة أسباب تم تلخيصها في دراسة الحالة.

استمارة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

المدرسة العليا للتجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسعى الطالبة من خلال الاستبيان المرفق إلى جمع البيانات اللّازمة حول الدراسة المرسومة (***إشكالية إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات التسييرية للمؤسسة الصناعية-حالة مؤسسة الشفق لصناعة البطاريات)***، راجيةً منكم الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف اعتمادها كمصدر للبيانات اللّازمة لإعداد بحث علمي كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير/ المدرسة العليا للتجارة القليعة-تيبازة.

لذا نرجو منكم وضع علامة (X) وفق ما ترونه مناسبًا لحالة المؤسسة، ونأمل منكم الإجابة بموضوعية ودقّة لهذا الاستبيان لما له من أهمية فائقة، وستكون إجابتكم ومساهمتكم عونًا كبيرًا لنا في التوصل إلى نتائج موضوعية.

ونؤكد لكم أنّ المعلومات المقدمة لن تُستعمل إلاّ من أجل أغراض البحث العلمي.

أخيرا تقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير، ونشكر لكم حسن تعاونكم.

الأستاذ(ة) المشرف

أ. د. نصيب حفيظة

الطالبة

معصم خولة

الجزء الأوَّل: البيانات الخاصّة

ويهدف إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفية التّي تساعد في تفسير الاختلاف من إجابات الأفراد.

1. **الجنس:**

- ذكر ☐ - أنثى ☐

2. **الفئة العمرية:**

- 20-29سنة ☐ - 30-39سنة ☐
- 40-49 سنة ☐ - أكثر من 50 سنة ☐

3. **الدّرجة العلمية:**

- ماستر ☐ - تقني ☐
- ليسانس ☐ - مستويات أخرى ☐

4. **سنوات الخبرة:**

- أقل من 5 سنوات ☐ - 05-10 سنوات ☐
- 11-15 سنة ☐ - أكثر من 15 سنة ☐

5. **هل عقد عملك:**

- عقود CDD ☐
- عقود CDI ☐
- غير ذلك ☐

الجزء الثاني: البيانات الخاصّة بموضوع الدّراسة

أوّلاً: الأداء الاجتماعي للمؤسسة

1) راحَة العمّال داخل المؤسسة

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل أنت مرتاح في منصب عملك؟			
02	هل تؤمن لك المؤسسة وجبة كاملة وسليمة؟			
03	هل توّمن لك المؤسسة المياه الصالحة وغيرها من المستلزمات الصحّية؟			
04	هل تلتزم المؤسسة بتوفير وسائل النّقل للعاملين بالمؤسسة؟			
05	هل توفر لك المؤسسة وسائل الرّاحة اللّازمة (التهوية الكافية والنظافة...) مع التقليل من الضوضاء مكان العمل؟			
06	هل تلتزم المؤسسة بتوفير مكان خاص بتبديل الملابس، حمام للتنظيف بعد العمل...الخ التّي تجعل مكان العمل أكثر راحة ومتعة؟			

2) صحّة العمّال وسلامتهم المهنّية

الرَّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل تستفيد من برنامج التأمين (التأمين لدى مصلحة الضمان الاجتماعي)؟			
02	هل تحافظ المؤسسة على أداء فحوصات دورية لك؟			
03	هل توفر المؤسسة لك دورات تدريبية خاصّة بالأمن والسلامّة المهنية؟			
04	هل تلتزم المؤسسة بتوفير وسائل وخدمات الرّعاية بصحة العاملين بالمؤسسة؟			
05	هل تلتزم مؤسستك بتوفير أدوات السلامة المهنية (الملابس الوقائية والأحذية والقفازات والنظارات...) التّي تساعدك على أداء عملك بشكل آمن دون أيّ مخاطرة؟			
06	هل تلتزم المؤسسة بتقديم الإجراءات اللاّزمة لك (العلاج، الرعاية الصحية...) في حالة وقوع حوادث العمل؟			

الأجور والمكافئات

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل أنت راضٍ عن الأجر الذّي تقدّمه المؤسسة بغض النظر عن وظيفتك؟			
02	هل تلتزم المؤسسة بإتاحة فرص تدريب أو الكفاءات لكلّ العاملين في المؤسسة دون تمييز؟			
03	هل ترى أنّ مؤهلاتك ومستواك تتناسب ومنصب العمل الذّي تشغله؟			
04	هل تلتزم المؤسسة بتقديم أجر إضافي مقابل العمل الإضافي الذّي تقوم به؟			
05	هل تتبع المؤسسة سياسة ترقية وحوافز تعترف بقدرات العاملين وتحقق لهم فرص متساوية للترقية؟			
06	هل تلتزم المؤسسة بتقديم منح عائلية وعطل مرضية؟			

3) التزامات المؤسسة اتجّاه العاملين بالمؤسسة

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل تتوفر المؤسسة على برنامج لتقييم المخاطر المهنية؟			
02	هل تقوم المؤسسة بالتعريف عن مخاطر العمل؟			
03	هل تلتزم المؤسسة بالفترات الزمنية للعمل حيث لا تتجاوز 48 ساعة عمل أسبوعيا وبحد أدنى 60ساعة أسبوعيا؟			
04	هل تنتهج المؤسسة أي سياسة في مجال تحسين ظروف العمل خاصة الصحّة والسّلامة المهنية بعيدا عن تلك التي تفرضها القوانين؟			
05	هل تسعى المؤسسة إلى اعتماد نظام للإدارة الصحة والسلامة المهنية مطابق للمواصفات القياسية **OHSAS 18001**؟			
06	هل تسعى المؤسسة إلى اعتماد معيار المساءلة الاجتماعية **SA 8000**؟			

ثانيًا: الأداء البيئي للمؤسسة

1) **التزامات المؤسسة اتجاه المحيط الداخلي للمؤسسة**

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل منطقة تواجد المؤسسة ملائمة لطبيعة النشّاط الصّناعي الذي تقوم به المؤسسة؟			
02	هل تؤّثر المؤسسة سلبًا على نشاط المؤسسات المجاورة لها؟			
03	هل تتوفّر المؤسسة على نظام لتصفية الهواء الملوَّث المطروح خارجًا؟			
04	هل تتوفر المؤسسة على نظام لتصفية المياه الملوثة؟			
05	هل تشارك المؤسسة في أيّ برامج موجة خصيصا للاهتمام بالمجال البيئي؟			

2) **التزامات المؤسسة اتجاه المحيط الخارجي الذي تنشط فيه**

الرقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل تلتزم المؤسسة بترشيد استخدام الطّاقة والآلات والأجهزة الأقّل تلويثا وإهدارا للطّاقة؟			
02	هل تتجّنب المؤسسة إنتاج الفضّلات وكّل مسببّات التلوّث والتّي تؤثّر سلبًا على المحيط الذّي تتواجد فيه المؤسسّة؟			
03	هل تلتزّم المؤسسّة بتصميم المنتجات وعمليّات تشغيلها بطريقة تؤّدي إلى تقليل المخلّفات من أجل تخفيض التلوّث؟			
04	هل تستفيد المؤسّسة من إعادة تدوير الفضلات والمنتوج التالف؟			
05	هل تلتزم المؤسسة بصيانة الآلات ومعدات العمل؟			

3) **احترام المؤسسة للقوانين التي تخص البيئة ومبادراتها في هذا المجال**

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل تسهر المؤسسة على احترام القوانين والتشريعات خاصّة منها تلك التّي لها علاقة بحماية البيئة؟			
02	هل تسهر المؤسسة على متابعة التّطورات في المجال البيئي التي قد تصدر من السلطات العمومية والتّي قد يكون لها تأثير على المؤسسة؟			
03	هل تلتزم المؤسسة باتّخاذ أيّ مبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التّي تفرضها القوانين التّي تسمح بالتقليص من الفضلات والمهملات؟			
04	هل تلتزم المؤسسة بمبادرات طوعية بعيدا عن الالتزامات التّي تفرضها القوانين التي تسمح بإعادة تدوير الفضلات؟			
05	هل تسعى المؤسسة للبحث عن العوامل التي تؤثر سلبا على البيئة والتي قد يكون سببها ممارسة المؤسسة لنشاطها الصناعي؟			

4) **رغبة المؤسسة في اعتماد المواصفات والمعايير الدولية في المجال البيئي**

الرقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
01	هل تسعى المؤسسة الى ربط علاقات وطيدة مع السلطات العمومية خاصة منها التي تسعى الى ادماج المسؤولية الاجتماعية؟			
02	هل حصلت المؤسسة من قبل على أحد المواصفات والمعايير الدولية البيئية؟			
03	هل تتبع المؤسسة سياسة معّينة من أجل تسيير المخلّفات الناتجة عن تصنيع البطاريات؟			
04	هل تسعى المؤسسة لاعتماد نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفات القياسية ISO 14001؟			
05	هل تسعى المؤسسة لاعتماد نظام الإدارة الجودة مطابق للمواصفات ISO 9001؟			

ثالثًا: معوقات تؤول دون تطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هل عدم تبنّي لأحد معايير المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات راجع إلى:

الرّقم	السؤال	نعم	لا	نوعا ما
45	عدم إدراك المؤسسة للمفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات			
46	اعتبار برامج المسؤولية الاجتماعية برامج الزامية بقوة القانون لذلك فإن المؤسسات لا تهتم بها المؤسسات.			
47	أنّ تطبيق المسؤولية الاجتماعية مكلّف ذلك أنّها تستلزم استعمال تكنولوجيا نظيفة والتّي تستلزم مبالغ كبيرة.			
48	اعتبار المؤسسة أنّها غير معنية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ولا يمكن تطبيقها بسبب صغر حجمها أو قلة إمكانياتها.			
49	عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية.			
50	نقص برامج التوعية والاعلام بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص.			
51	نقص الموارد المالية للمؤسسة تمكنها من تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية.			
52	عدم وجود أي تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة والمؤسسات من جهة أخرى مما يعرقل وصول الكثير من المفاهيم إلى المؤسسات.			
53	عدم وجود أي دعم من قبل الدولة التي تسمح للمؤسسة بإدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن اهتماماتها.			

❖ (Occupational Health and Safety Assessment Series) OHSAS 18001

إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001وهو نظام يُمكّن من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

❖ (Social Auditing)SA 8000

وهذه المواصفة تضمن الحد الأدنى لحقوق العمال، كما تقدم أيضا متطلبات تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل، صحة وسلامة العمال.... من أجل الحفاظ على ظروف عمل جيدة وتحسين الظروف القائمة.

❖ (International standards organisation) ISO 9001

نظام لإدارة الجودة يهدف الى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع من خلالها هذه المؤسسات الى تنظيم وإدارة مواردها وتحسينها من اجل زيادة تنافسيتها.

❖ (International Standards Organisation)ISO 14001

هذه المواصفات من أجل اتاحة الفرصة للمؤسسات والهيئات على مستوى العالم اتباع إدارة بيئية وهي توفر آلية من أجل متابعة وتطوير الأداء البيئي.

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق

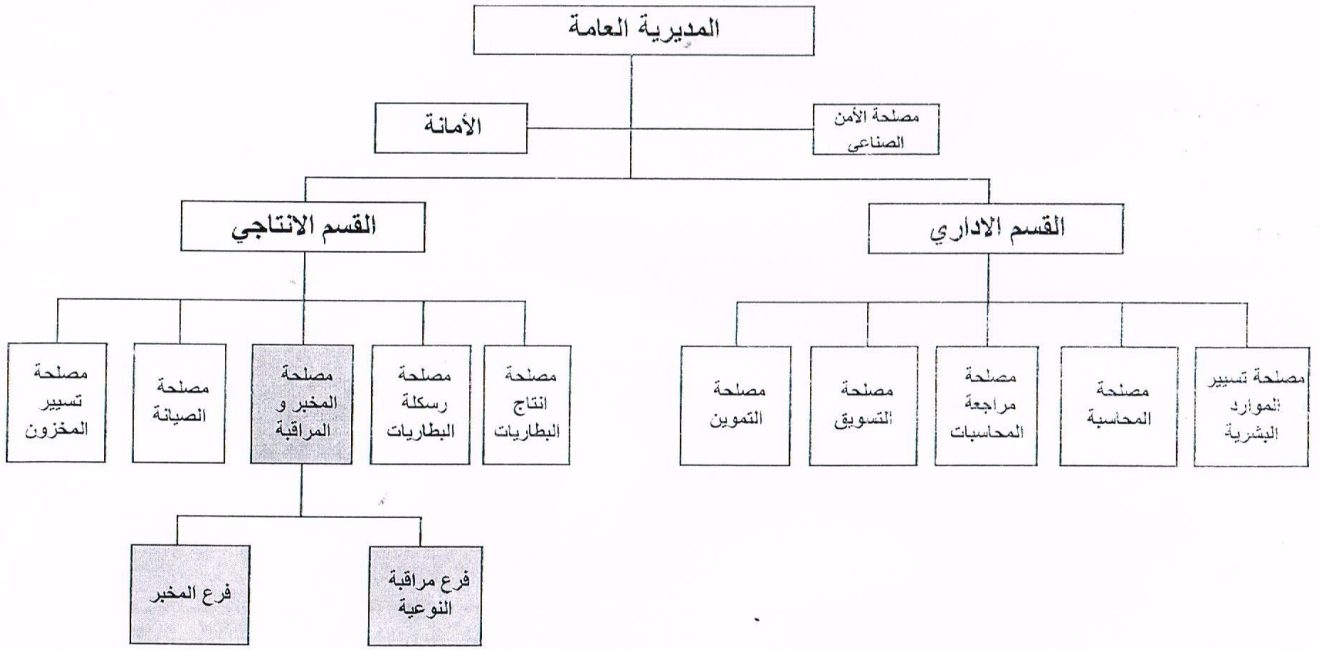

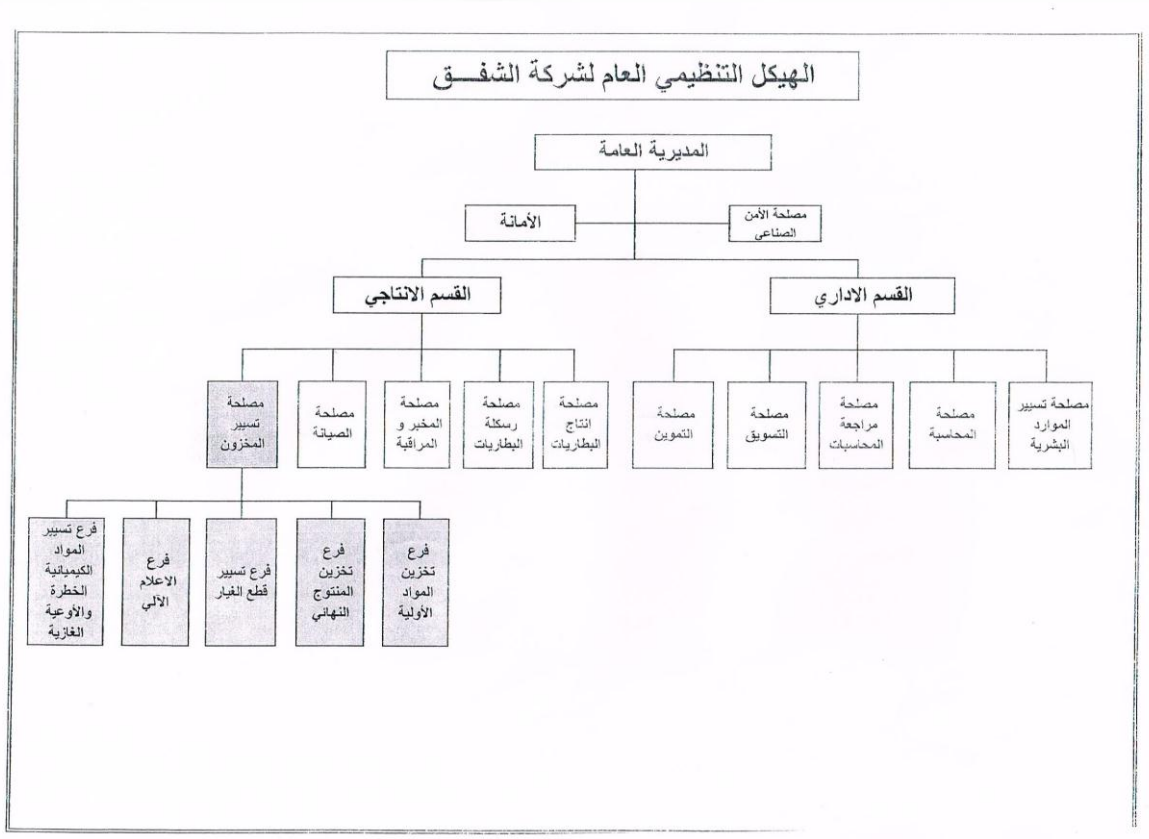
الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق
المديرية العامة
الأمانة
مصلحة الأمن الصناعي
القسم الانتاجي
القسم الاداري
مصلحة تسيير المخزون
مصلحة الصيانة
مصلحة المخبر و المراقبة
مصلحة رسكلة البطاريات
مصلحة انتاج البطاريات
مصلحة التموين
مصلحة التسويق
مصلحة مراجعة المحاسبات
مصلحة المحاسبة
مصلحة تسيير الموارد البشرية
فرع تسيير المواد الكيميائية الخطرة والأوعية الغازية
فرع الاعلام الآلي
فرع تسيير قطع الغيار
فرع تخزين المنتوج النهائي
فرع تخزين المواد الأولية

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق

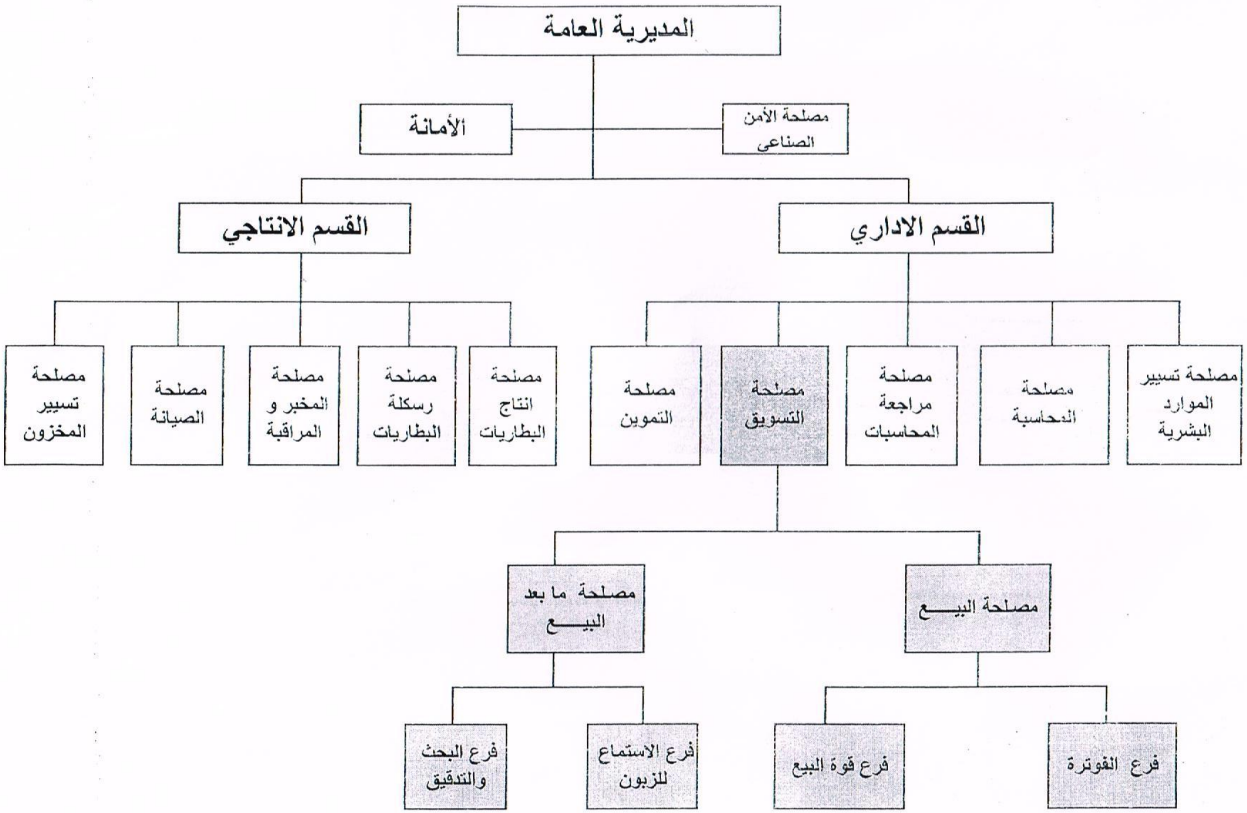

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق

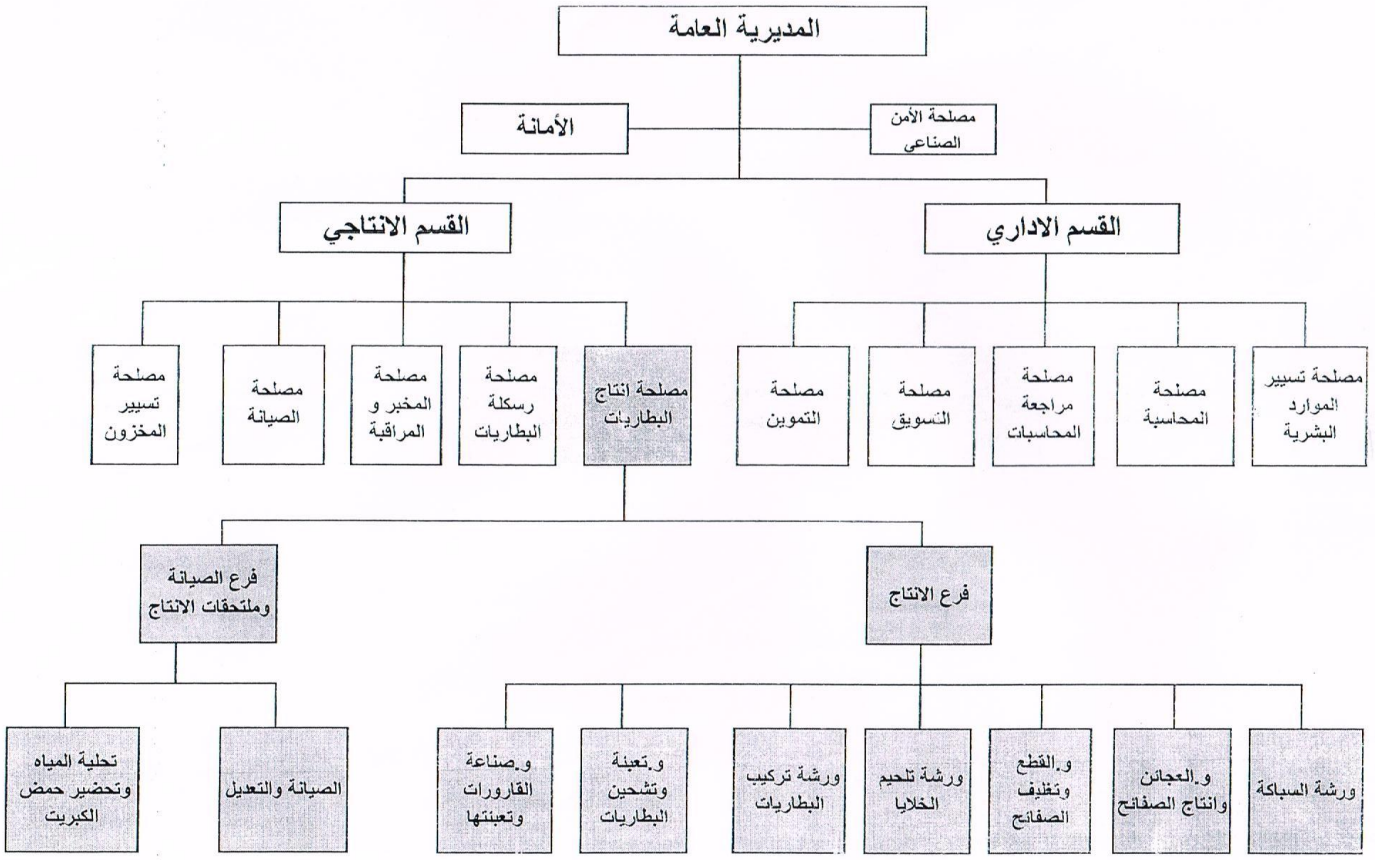

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق

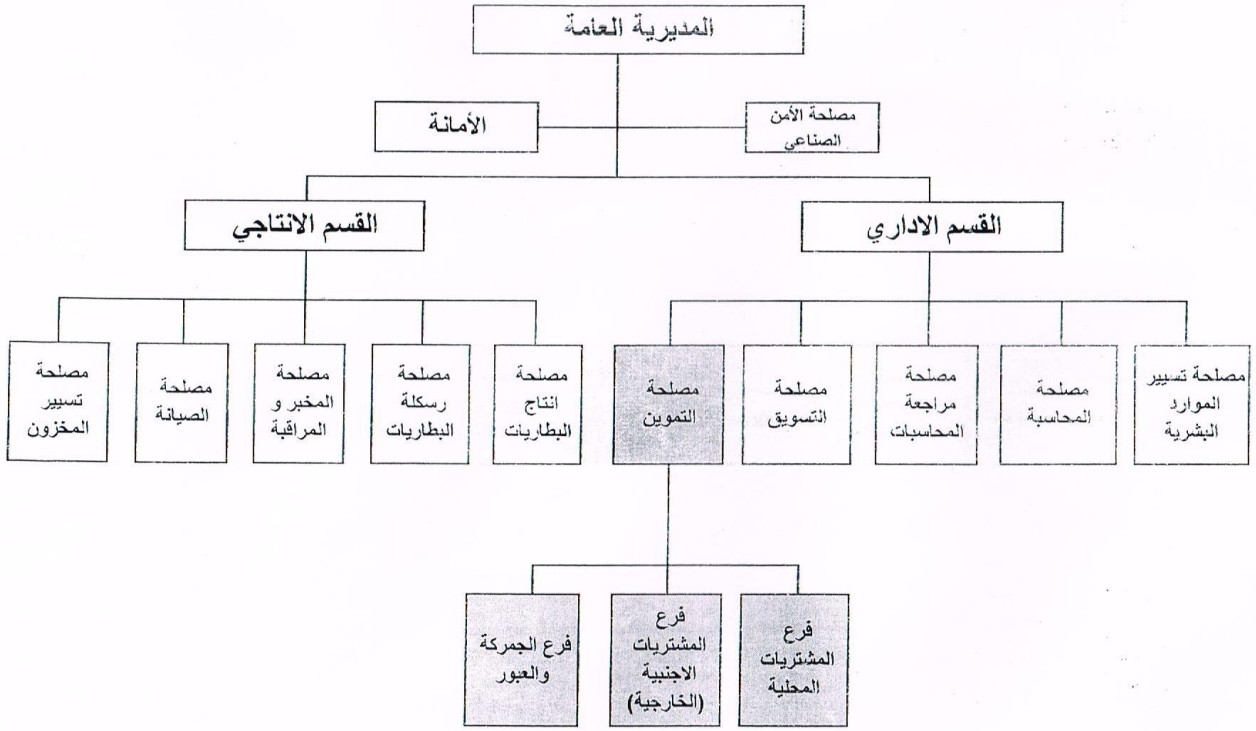

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق

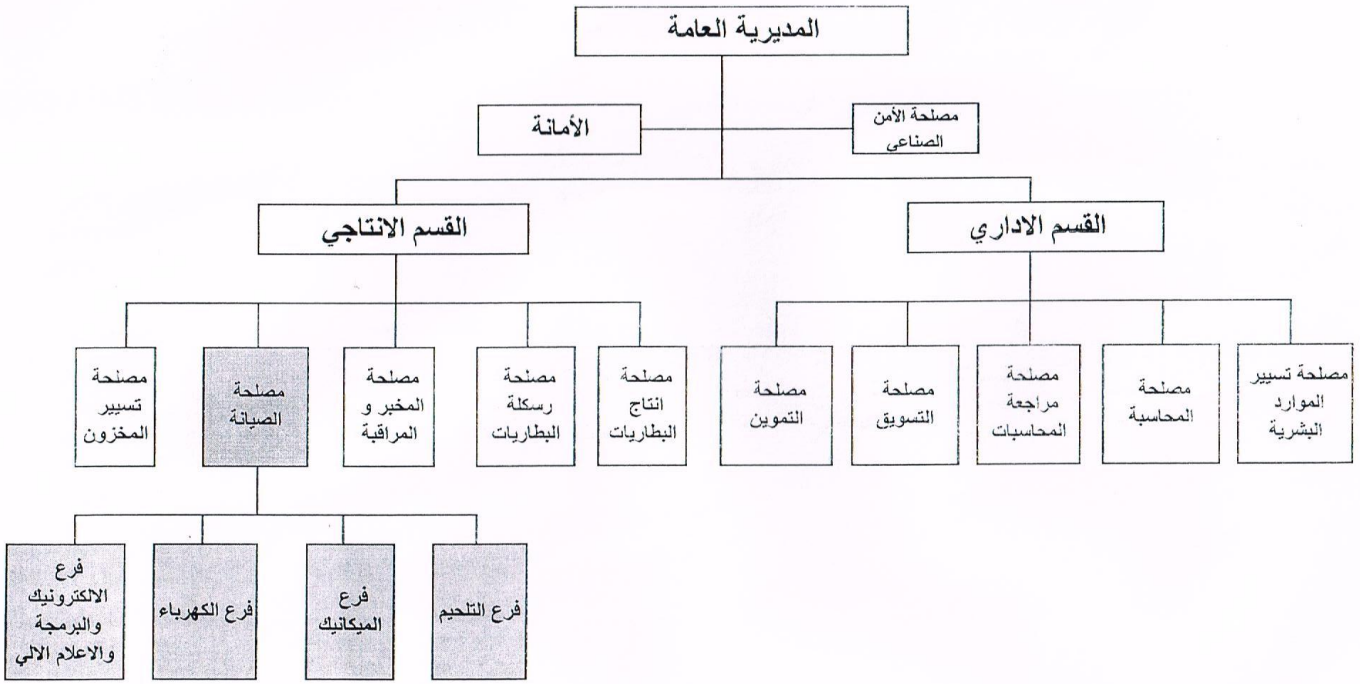

الهيكل التنظيمي العام لشركة الشفـــق